



مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: تطور الظاهرة الدينية - السياسية في تركيا المعاصرة

اسم الكاتب: د. عصمت برهان الدين عبد القادر

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/951>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 08:44 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





تطور الظاهرة الدينية-السياسية في تركيا المعاصرة

د. حصمت بوهان الدين عبد القادر

مقدمة:

الدين والسياسة قضية جدلية قديمة لقطبين متحارعين ضمن معادلة ثابتة، يتجادلان حيناً لدرجة الاندماج والانصهار، ويتنافران احياناً، لكنهما ابداً متداخلان تأثراً وتتأثراً.

لقد مر هذان القطبان في الحياة التركية ضمن هذه الجدلية، صعوداً وهبوطاً، اندماجاً وتنافراً أو لقد لعبت جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التركية والعالمية دوراً كبيراً في تطور الظاهرة الدينية/السياسية في تركيا منذ او اخر القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر. سناحول في هذا البحث تتبع هذه الظاهرة في الحياة التركية ابغاشاً وخفوتاً، تأثراً وتأثيراً، مقدمات ونتائج، حتى وصول المسلمين إلى سدة الحكم عام ١٩٩٦.

الابتعاث الإسلامي حتى العهد الجمهوري:

كان الترك حتى القرن التاسع عشر يشعرون انهم مسلمون أولاً حيث ارتبطت الهوية العثمانية بالإسلام إلى حد الاندماج، واصبح الإسلام احد المرتكزات الأساسية للقومية التركية العثمانية ان لم يكن يفوق أي اعتبار آخر.

مع ابتعاث حركة الاصلاحات في الدولة العثمانية والمعروفة باسم "حركة التنظيمات"^(١) بدأت تدخل على الحياة العثمانية مصطلحات ومفاهيم غربية، وكانت حركة الاصلاح قد اتجهت في الاساس لتنظيم امور الدولة على اسس حديثة مستلهمة النموذج الغربي وتطبيقاته في مجالات الحياة العثمانية الادارية والمالية والقضائية والتعليمية، ومع علمانية النموذج المستلهم الا انه روعي عدم التفريط بأحكام الشريعة الإسلامية.^(٢)

ووصلت حركة الاصلاحات اكتساحها للبني التقليدية في المجتمع العثماني، ومع تطورات الاحداث قبولاً ورفضاً، وجدت القوى الإسلامية المحافظة متنفسها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) لتعبر عن معارضتها ورفضها لمحاولات التحديث واقحام النموذج الغربي والحياة الغربية على المجتمع العثماني.^(٣)

^(١) أستاذ مساعد / رئيس قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة الموصل.

حين جلس السلطان عبد الحميد الثاني على العرش خلفاً لأخيه المعتن مراد الخامس (١٨٧٦)، كانت الدولة العثمانية في حالة سيئة، وتعاني من الضعف والوهن^(٤). كما كانت تعاني من تردي الأوضاع المالية وانتشار الإضرابات في بعض ارجائها ولاسيما تلك التي تقع في الجزء الأوروبي من الدولة، فضلاً عن تدخل بعض الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

ازاء تلك المخاطر تبنى السلطان عبد الحميد الثاني شعار الجامعة الإسلامية، وعمل على نشر دعوته في البلدان الإسلامية، كما قرب إليه الداعين إليها وأصحاب الطرق الصوفي^(٤).

كانت قوى المعارضة السرية للسلطان عبد الحميد الثاني قد تجمعت للعمل، واستطاعت احداثها (جمعية الاتحاد والترقي) القيام بانقلاب ناجح في ٢٣ تموز ١٩٠٨، نجم عنه اعادة العمل بدستور عام ١٨٧٦ المعطل منذ عام ١٨٧٨ على اثر الحرب الروسية / العثمانية.

ان مظاهر الفرح التي عمّت احياء الدولة العثمانية ابتهاجاً بانتهاء الحكم المطلق واعادة العمل بالدستور لم تحل دون قيام معارضة للانقلاب، وكان لتصريحات وتصريحات بعض قادة الانقلاب ومؤيديه دور في تأليب الناس ضد الانقلاب، فقد صرّح احدهم لمجلة(الطان) الفرنسية في استانبول قائلاً: ان همنا منصرف إلى تقوية العلاقات بين عناصر السلطة ، على اتنا لا نستطيع تحقيق الاتحاد والاتفاق بينها الا متى ادخلنا الروح العلماني في جميع العناصر...^(٦)

كما ان سوء فهم بعض رجال الانقلاب لمفهوم الحرية جعلهم يندفعون في ارتكاب المعاصي والموبقات واكثروا من المراقص والحانات ودور اللهو^(٧). وتصرفات مثل هذه وتصريحات مثل تلك في مجتمع معروف بنزعته المحافظة وتمسكه بأهداب الدين لابد ان تجد رد فعل ضد الجمعية.

تطورت المعارضة التي كان يرعاها السلطان عبد الحميد الثاني بشخصه، فبعد سلسلة الاتهامات بالخروج عن الدين والشريعة الإسلامية التي كانت تكتب في جريدة (الميزان)، وبعد خطب الأئمة النارية في الجوامع، نظمت العديد من المظاهرات ضد حكومة الاتحابيين بقودها علماء الدين وطلبة العلوم الدينية^(٨). وتجمعت القوى المعارضة للاتحابيين في منظمة اطلق على نفسها اسم الجمعية المحمدية (محمدى جمعيتى) ومقرها في إسطنبول، وكانت ذات أهداف دينية/سياسية، برأسها حمدي جاويش ودرويش وحدتى. وفي ١٣ نيسان ١٩٠٩ (١٣ مارس ١٣٢٥) تجمع عدد من الجنود وطلبة المدارس الدينية في ميدان آيا صوفيا في إسطنبول وأعلنوا تمردهم ضد سلطة جمعية الاتحاد والترقي ، مطالبين باستقالة وزارة حسين حلمي وتطبيق الشريعة والغاء الدستور ونفي اعضاء جمعية الاتحاد والترقي وتبديل الضباط وأصدران عفو عام عن جميع المشتركين بالحركة ، وقد حاصر المتظاهرون مبني مجلس

المبعوثان العثماني (البرلمان العثماني) ولم ينفع الحصار حتى استجاب السلطان عبد الحميد الثاني لمطالبيه^(٩).

على اثر هذه الاحداث لاذ معظم قادة الاتحاديين بالفرار ، واضطرب قسم منهم للتواري عن الانظار، وفر كذلك معظم النواب ، ثم التحق أغلبهم بالجيش الثالث (جيش الحركة) الذي كان يقوده محمود شوكت باشا وفي ضاحية سان ستيفانو القريبة من استانبول دعا قائد الجيش الثالث اعضاء مجلس الاعيان والمبعوثان إلى اجتماع تم خلاله خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش ، وتولية اخاه محمد رشاد (١٩٠٩-١٩١٨) سلطانا باسم محمد الخامس ، ثم نقل السلطان عبد الحميد الثاني إلى ولاية سالونيك حيث احتجز هناك^(١٠).

اضطرب الاتحاديون بعد الثورة المضادة إلى مصانعة الإسلاميين وكسب ودهم من خلال تبنيهم شعارات الجامعة الإسلامية ، فكان ان ظهرت في عهدهم جمعية الاتحاد الإسلامي ، وبعثت من جديد جمعية الاتحاد الإسلامي للمعارف ، وشرعوا في دراسة مشروع انشاء جامعة إسلامية في المدينة المنورة ، كما وانتشر دعاء الوحدة الإسلامية من الاتراك في مصر والهند وروسيا^(١١). الا ان ذلك لم يلغ توجهات الاتحاديين القومية المتطرفة ، فكان ان تعافى الفكrtان (الجامعة الإسلامية ، الوحدة الطورانية) ولو إلى حين.

ابان الحرب العالمية الاولى ودخول الدولة العثمانية فيها إلى جانب المانيا ودول الحلف المركزي، تراجعت فكرة الوحدة الإسلامية بعد فشل نداءات الجهاد المقدس، ثم انتهت الحرب بهزيمة الدولة العثمانية واحتلال معظم اراضيها من قبل الانكليز والفرنسيين واليونانيين.

لم يرض عدد كبير من الوطنيين الاتراك عن الحالة التي وصلت إليها بلادهم، فعزموا على قيادة حركة مقاومة لتحرير وطنهم وكان على رأس هؤلاء مفتاح الجيش الثالث مصطفى كمال (١٨٨٠-١٩٣٨) الذي استغل ارساله لتفتيش القطعات العسكرية في سامسون، واعلن من هناك قيام حركة المقاومة ضد الغزاة، وفي ٢٠ حزيران ١٩١٩ عقد مصطفى كمال اجتماعاً في اماسية مع عدد من قادة الجيش ، ندد فيه المجتمعون بتعاون السلطان محمد وحيد الدين (١٩١٨-١٩٢٢) مع الغزاة، وفي مؤتمر ارضروم المنعقد بين ٧ آب تموز ١٩١٩ ، طلب المجتمعون من السلطان الدعوة إلى مقاومة الغزاة والدفاع عن استقلال الوطن .

عمل كل من السلطان وقائد حرب التحرير على استغلال الدين لمصلحته حيث رد الأول على مطالبة الوطنيين له بعدم التعاون مع الغزاة بأن استصدر منشيخ الإسلام انداك (درزاده عبد الله) في استانبول فتوى بتکفير مصطفى كمال ووجوب محاربة الكماليين بعد اتهامهم بالكفر والزنقة ، في حين رد الثاني بفتوى مضادة من مفتى انقرة ، تحمل توقيع اکثر من (١٥٢) عالماً دينياً من مختلف مناطق الدولة العثمانية^(١٢). واضحى الدين الإسلامي وسيلة

ناجحة لتعبئة الجماهير ضد "الكافر" ، وذرية في نفس الوقت لأضفاء المشروعية على النضال القومي ضد تطلعات السلطان في استانبول .

هدف الكماليون إلى السيطرة على الدين في إطار الجماعات المتدينة والمجتمع ، لهذا فقد شارك مصطفى كمال ومعاونه رؤوف بك في اجتماعات جمعية الموحدين التي تأسست منذ عام ١٩١٩ في سيواس — وعقدت لها عدة اجتماعات للفترة ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، وكان من اهدافها تحرير الدول الإسلامية الواقعة تحت الانتداب والاستعمار الاجنبي وتحرير بقية الدول وتوحيدها تحت ظل الخلافة العثمانية^(١٢) . كما وانتشرت الإديبيات الإسلامية خلال حرب الاستقلال (١٩١٩ - ١٩٢٣) وتبني المجلس الوطني الكبير الذي تأسس عام ١٩٢٠ نشيد الاستقلال الذي نظمه محمد عاكف ارسوي والذي يدور حول مفاهيم إسلامية^(١٤) .

وبمناسبة انعقاد أول جلسة المجلس الوطني الكبير بعد اجراء الانتخابات وتوجه الفائزين إلى انقرة ، وجه مصطفى كمال برقة إلى جميع القادة العسكريين وحكام المناطق والاقضية رؤساء البلديات ولجان المقاومة يخبرهم بأن انعقاد الجلسة سيكون في ٢٣ أيار ١٩٢٠ ، وبعد صلاة الجمعة في انقرة ويطلب حضور جميع النواب والشخصيات الوطنية إلى المسجد الكبير حيث تتلى آيات القرآن الكريم واقامة الصلوات في هذا اليوم المقدس ثم التوجه إلى مبنى المجلس الوطني الكبير حيث يرفع العلم وتتحرر الأضاحي ، كما ويطلب من حكام الألوية والاقضية دعوة الناس للصلاة في المساجد وتلاوة القرآن الكريم والسيرية النبوية الشريفة ، ودعوة أئمة المساجد للناس في خطب الجمعة لحمل السلاح من أجل تحرير الوطن من الاعداء^(١٥) . وكان المؤتمر قد ضم (٧٣) عالماً دينياً من ٣٦١ أنايباً^(١٦) . وواصل مصطفى كمال واصاره بذل الجهود وقيادة حركة المقاومة في حرب تحرير وطنية لتبدأ بعدها مرحلة أخرى حاسمة في التاريخ التركي.

إعلان الجمهورية ولغاء الخلافة:

ان للإسلام أهمية خاصة بالنسبة لتركيا ، فهو قوة لا يستهان بها سياسياً واجتماعياً نظراً لشمولها غالبية العظمى من الشعب التركي،لذا فقد تعامل مصطفى كمال وابنائه مع المسألة الدينية تعاماً حذراً.

لقد كان أحد الأهداف المركزية للكماليين بناء منهج علماني مؤسسي يحقق نقطة انطلاق جديدة تنسجم مع الرؤية العلمانية للمجتمع ويتحقق في نتيجته الفصل بين التفكير المدني والاعتبارات الدينية ومن ثم تحجيم دور الإسلام في المجتمع^(١٧) .

شرع مصطفى كمال بأتباع سياسة الخطوة خطوة للوصول إلى الأهداف المركزية، فعندما وجهت الدعوة من قبل الحلفاء إلى كل من حكومة انقرة، وحكومة استانبول لحضور مؤتمر لوزان عام ١٩٢٢، قرر مصطفى كمال فصل السلطنه عن الخلافة، ونظراً لأدراكه ان السلطان لا يمثل عرش آل عثمان فقط بل هو خليفة المسلمين أيضاً، فقد رأى فصل



السلطنة كسلطة زمنية مع البقاء على الخلافة كسلطة روحية حتى لا يستثار الشعور الديني العميق في نفسية الشعب التركي وشعوب العالم الإسلامي، وطرح الموضوع في المجلس الوطني الكبير، وتحت الضغط والتهديد انتزع مصطفى كمال موافقة المجلس على الغاء السلطنة وخلع السلطان وحيد الدين الذي تسلّل هارباً يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢ على متن بارجة حربية بريطانية، وبأمر من مصطفى كمال أنتخب في اليوم التالي عبد المجيد بن عبد العزيز (١٩٢٤-١٩٢٤) سلطاناً جديداً^(١٨).

شهدت الفترة من الغاء السلطنة حتى اعلن الجمهورية في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٣ سلسلة من التطورات السياسية، فقد كانت البلاد تعاني من فساد النظام السياسي القائم، وكان المجلس الوطني الكبير يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية ويتدخل في شؤون الوزراء، وانتهت تلك التطورات بأزمة وزارية في ٢٨-٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٣ والتي ادت إلى استقالة الحكومة ومن ثم انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية^(١٩). وبذا عمل مصطفى كمال على تثبيت سلطنته وانتقاله من المشروعية الثورية إلى المشروعية الدستورية. ومن ثم بدء بالاعداد لخطوه الثانية ومواصلة هجومه ضد المؤسسات التي كان ينتظر منها العمل على ابقاء النظام القديم، فأقنع الجميع بأن الغاء الخلافة يمكن أن يعتبر نقطة تحول مناسبة في هذا الشأن، حيث أنها لن تفتح المجال لتأسيس نوع جديد من الحكومة لتحرير تركيا من تعقيبات محربة في العلاقات الخارجية فحسب، بل أنها تفتح الطريق أيضاً لعلمنة السياسة التركية علمنة جذرية. وهكذا وافق المجلس الوطني الكبير في جلساته المنعقدة بتاريخ ٣ آذار ١٩٢٤ على الغاء الخلافة وتم تسفير الخليفة إلى سويسرا^(٢٠). بهذا تكون قد طويت آخر صفحة من تاريخ الدولة العثمانية.

بعد مضي شهر على الغاء الخلافة، الغى المجلس الوطني الكبير وزارة الاوقاف والمدارس الدينية وسلطة المحاكم الشرعية في الشؤون الدينية، كما وصدر قانون الاصلاح الديني الذي الغي بموجبه منصب شيخ الإسلام مع جميع المؤسسات والإدارات التابعة له وأحل محلها رئاسة الشؤون الدينية، وجعلها تابعة لرئاسة الحكومة^(٢١).

ان اجراءات مصطفى كمال التحديثية والعلمانية وجدت لها معارضة كبيرة لدى المحافظين من ابناء الشعب التركي، وكانت الطرق الصوفية^(٢٢). والزوارايا تعمل على تحريض الناس ضد اجراءات العلمنه، مما حدا بمصطفى كمال إلى شن حملة شعواء على أئمة الطرق الصوفية ودعاتها، منتقلاً من مدينة لأخرى مؤكداً على علمانية الدولة ومحذرًا المشايخ وعلماء الدين واتباع الطرق الصوفية من العمل ضد اجراءات العلمنه، ثم اصدر سلسلة من القوانين والقرارات اغلق بموجبها جميع التكايا وحل جميع الطرق الصوفية^(٢٣). ثم تطورت هذه القوانين، فحرم على العلماء ليس زيه الدين خارج المساجد، كما خفض عدد الوعاظ وخصص لهم رواتب من الدولة، وفي ١٧ شباط ١٩٢٦ وافق المجلس الوطني الكبير على العمل بالقانون

المدنى السويسري والغى العمل بالشريعة الإسلامية حتى في الاحوال الشخصية^(٢٤). واصل مصطفى كمال اجراءاته لقطع كل ما يمت للإسلام بصلة، فعمل على تغيير الالفاظ العربية المستخدمة في تركيا إلى الحروف اللاتينية^(٢٥)، وأحل التقويم الميلادي محل التقويم الإسلامي(الهجري)، ثم نقلت العاصمة التركية من استانبول إلى انقرة عام ١٩٢٣ التي لم تنشأ مساجد في حاراتها الجديد^(٢٦). وفي جلسة ١٠ اكتوبر ١٩٢٨ الغى المجلس الوطنى الكبير المادة الثانية من دستور ١٩٢٤ والتي تنص على ان "الإسلام هو دين الدولة الرسمى" كما حذفت العبارة الواردة في المادة (٢٦) والتي تعدد اختصاصات المجلس الوطنى الكبير وتتص على ان من واجباته "تنفيذ اسس الشريعة الإسلامية"^(٢٧)، بالإضافة إلى تغيير اليمين الذي كان النواب الجدد يؤدونه عند دخولهم البرلمان لأول مرة بعد الانتخاب، اذ كان اليمين سابقاً "اقسم بالله فأصبح "قسم بشرفى"^(٢٨). وفي عام ١٩٣١ اترجم القرآن الكريم إلى اللغة التركية، وبدأت تلاوته باللغة التركية عام ١٩٣٢، ثم استبدلت الجمعة بالاحد كعطلة اسبوعية رسمية عام ١٩٣٥^(٢٩).

من اجل الحد من النشاط السياسي للعناصر المؤيدة للتيار الدينى، أدخل في قانون العقوبات المادة (١٦٣) التي تنص على عقوبة المحرضين ضد العلمانية، والمادة (١٦٩) التي تنص على معاقبة كل من يؤلف حزباً سياسياً يسند إلى الدين، كما نصت المواد (٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٩) على معاقبة جميع الوعاظ في المساجد وسائر علماء الدين الذين يحولون دون تطبيق قوانين الدولة وانظمتها أو يحرضون الناس على عدم طاعة هذه القوانين والأنظمة، كما يعاقب كل من يقيم احتفالاً دينياً خارج الاماكن المخصصة للعبادة^(٣٠). ومنعت المادة الثانية من (قانون الخيانة الوطنية) اتخاذ الدين او المقدسات الدينية اساساً لتحقيق الاهداف السياسية، بينما نصت المادة الاولى من (قانون حماية الحريات العامة) على حبس كل من يسعى إلى ممارسة الدعاية الدينية او التأمين الدينى من خلال الكتب او الوسائل الدينية الاخرى، لمدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، ومنعت المادة (٩٢) من (قانون الأحزاب والجمعيات) إقامة الأحزاب الدينية أو الأحزاب والجمعيات التي تسعى للتغيير صفة العلمانية عن الجمهورية او التي تدعو إلى اعادة الخلافة الإسلامية إلى الدولة التركية^(٣١).

معارضة الاجراءات الكمالية :

لم يكن باستطاعة الاجراءات الكمالية من الناحية العملية القضاء على تأثيرات الإسلام الروحية والاجتماعية، اذ سرعان ما واجهت تلك الاجراءات معارضة شديدة من قبل علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية والمتقين المتدينين، الذين قرروا العمل ضد سياسة الكماليين العلمانية، وبدأت منذ العشرينات تتردد في انحاء كثيرة من تركيا اصداء منشورات ومطبوعات دينية/سياسية سرية تهاجم العلمنة واجراءات الكماليين^(٣٢). وبعد الغاء السلطنة، وفي انتخابات



شهر ايلول ١٩٢٣، وجد الواقع والعلماء الفرصة للنيل من مصطفى كمال، حيث راح هؤلاء يستثرون الشعور الديني لدى الجماهير ويؤلبونها ضد مخذين من حياته الخاصة سلاحاً لاتهامه بالكفر والزنقة والاستهانة بالدين. كما أصدر الشيخ شكري افندي بياناً أتهمه فيه بالسعى للاطاحة بالخلافة بعد ان اطاح بالسلطنة وانه ينوي اقامة دولة علمانية تتنكر للشريعة الإسلامية^(٣٣).

ان نزعة الكماليين اللادينية وحملهم على المؤسسات الإسلامية ولدا لدى العديد من ابناء الشعب التركي روح المعارضة التي مالت ان نظمت وتجمست في حزب "الترقي الجمهوري" ويسمى احياناً بالحزب التقديمي الجمهوري، فعلى اثر الغاء الخلافة انضمت مجموعة من القادة العسكريين الذين يمثلون التيار الديني المحافظ إلى الجماعة التي سبق لها ان تخلت عن مصطفى كمال واعلنت انسابها من المجلس الوطني الكبير عند اعلان الجمهورية وتلقى هؤلاء دعماً من علماء الدين ، وخاصة من اهالي مدينة مرعش شديدي التدين والذين ارسلوا برقية موقعة من (١٥٠) شخص إلى نوابهم في المجلس يحتاجون فيها على الغاء الخلافة^(٣٤). وتم تشكيل الحزب الجديد في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٤ ، وانتخب الجنرال كاظم قره بكير أميناً عاماً له، وقد صاغ مؤسسو الحزب اهدافهم في تسعة مبادئ (أسسه عام ١٩٢٣) والتي كانت تتلخص بإعادة الخلافة والسلطنة ونقل العاصمة إلى استانبول وفتح المجال للاستثمارات الرأسمالية الأجنبية وعدم سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية، وحاول الحزب الجديد استخدام الدين لتحقيق اهدافه ، وذلك من خلال الدعوة إلى احترام المعتقدات الدينية للناس، واتهم مصطفى كمال بالعلمانية والالحاد^(٣٥).

اتسعت قاعدة الحزب بانضمام اعداد من المنشقين من اعضاء حزب الشعب الجمهوري وعمل على عرقلة خطط حزب الشعب مما اثار ضغينة الكماليين ضد الحزب الجديد واتهموه بالتعاون مع حركة عام ١٩٢٥ والتي قادها الشيخ سعيد بالو (بيران)، فعمدوا إلى إغلاق مكتبه بعد أقل من سنة على تأسيسه استناداً إلى قانون حفظ الأمان (تقرير سكون)^(٣٦).

واجه الكماليون حركة مسلحة قادها أحد مشايخ الطريقة النقشبندية (سعيد بالو) في ٣١ شباط ١٩٢٥، وعلى الرغم من اتصاف الحركة بالطبع القومي الكردي ، الا ان الحركة كانت في أحد اوجهها ضد إجراءات العلمنة الكمالية والمطالبة باعادة الخلافة . وقد استطاعت الحركة فرض سيطرتها على بعض المدن التركية ومنها ديار بكر في ١٧ آذار ١٩٢٥ ، وقد جند الكماليون كل طاقتهم للقضاء على الحركة واستخدمو اقسى الاساليب في قمعها حتى تم لهم ذلك في نهاية شهر آذار وتم اعدام زعمائها^(٣٧). الا ان اعدام الشيخ سعيد لم يوقف النشاط الديني المناوى للكماليين ، ففي مدينة سivas انتشرت المنشورات والدعایات ضد اللادينية ، وفي قيصرية أعلن احمد حمدي افندي النقشبendi نفسه خليفة للشيخ سعيد، وفي ارضروم هاجم

الاهالي مبني المحافظة تحت قيادة (خوجة عثمان) و(خوجة كاور أمام)، وحوادث اخرى مماثلة في مناطق متفرقة من تركيا^(٣٨).

في سنة ١٩٣٠ أذن مصطفى كمال لسفيره في باريس فتحي أوفياز بتشكيل حزب جديد اطلق عليه اسم الحزب الحر الجمهوري (سربيست جمهوريت فرقه سي) ولم يكن هناك اي خلافات بين الحزب وحزب الشعب الجمهوري في بداية الامر، إلى ان تسلل اليه اعداء الكمالية والعلمانية من انصار التيار الديني من مشايخ ودراوיש ومربيون ومتصرفون واتباع الطرق الصوفية. ثم تطورت الامور على ايدي اتباع الطريقة النقشبندية إلى صدام مسلح، ففي ٢٣ كانون الاول ١٩٣٠ هاجم اتباع الطريقة المذكورة برئاسة (الشيخ محمد) قصبة منمن وأوقعوا بالكماليين - ومثلوا بضابط شاب من ضباطهم ، حيث قطعوا رأسه ورفعوه على العلم، وكان زعماء الحزب قد توقعوا الاحداث ، فبادروا قبل وقوع الحوادث بثلاثة اسابيع إلى حل الحزب^(٣٩). فكان ان رد الكماليون بهجوم تم خلاله قمع الحركة المسلحة ولقاء القبض على زعمائها «ومنهم الشيخ اسعد قطب الطريقة النقشبندية ، وتم اعدام الدرويش محمد امين الذي قتل الضابط في تظاهرات منمن، وقد علق في نفس المكان الذي قتل فيه الضابط^(٤٠).

بقيت الانتفاضات مستمرة حتى عام ١٩٣٦ ، وبسبب من اجراءات القمع التي اتبعتها الكماليون للقضاء على معارضتهم والتي ادت إلى تصفية رموز المعارضة ، فقد اتجهت المعارضة إلى العمل السري^(٤١). وجرت عدة محاولات لاغتيال مصطفى كمال وكان لعلماء الدين دور بارز في التخطيط لها ، حيث تعرض لمحاولة اغتيال في ازمير ومحاولة وضع السم في طعامه كما دبر هجوم على بيته وقتل فيه رئيس حرسه عثمان آغا ، كما جرت عدة محاولات لاغتيال عدد من انصاره^(٤٢).

بعد وفاة مصطفى كمال تحرك علماء الدين وبعض المثقفين المتعاطفين معهم وبدأوا نشاطات سرية لأحياء النشاط الديني ونشره من جديد فأخذوا يصدرون نشرات ومطبوعات دينية سرية هاجموا فيها العلمنة، وفي عام ١٩٤١ ترجموا ونشروا (دائرة المعارف الإسلامية) إلى اللغة التركية كما وصدّروا نسخة منها^(٤٣).

مرحلة التعديلية الحزبية:

مع التطورات التي حدثت في الحرب العالمية الثانية ، تطورت الافكار السياسية وترافق معها المطالبة بالديمقراطية سواء داخل حزب الشعب الجمهوري الحاكم او في الشارع التركي، مما جعل السياسيين الاتراك يرون انه قد آن الاوان لأحداث تغيير في تركيا يجعلها توأم التطور وتأخذ مكانها بين بقية الامم كدولة ديمقراطية .

في الاول من تشرين الثاني ١٩٤٥ ، وفي رسالته السنوية إلى المجلس الوطني الكبير اعلن الرئيس التركي عصمت آينونو عن بداية فترة جديدة في تاريخ تركيا الحديثة وتحريمه بظهور احزاب معارضة^(٤٤). وكانت بعض المجموعات داخل الحزب الحاكم ومنهم جلال

بإيار، عدنان مندريس، فؤاد كوبيلو، رفيق كورالتان، على خلاف مع قيادة الحزب، وقد قاد هذا الخلاف إلى حدوث انشقاق داخل الحزب تزعمه القادة الاربعة المذكورين وأسسوا حزباً جديداً في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦ باسم (الحزب الديمقراطي)^(٤٥).

خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٤٦ تشكل (٢٤) حزباً جديداً، منها على الأقل (٨) أحزاب ذات اتجاهات إسلامية واهماها حزب العدالة الاجتماعية، حزب المزارع والفلاح، حزب النهضة القومية، حزب الحماية الإسلامية، وحزب المحافظين، كما ظهرت مجموعة من المنظمات والجمعيات الإسلامية مثل جمعية الإسلام وجمعية التطهير، كما عادت إلى الظهور صحف ومجلات دينية كان الكماليون قد منعواها مثل (سبيل الرشاد) و(سلامت) و(حر آدم)، وقد طالبت هذه التنظيمات حزب الشعب الحاكم بالتخلي عن سياساته العلمانية وتدخله في شؤون الناس الدينية، كما طالبت بالغاء القوانين العلمانية وتربيبة الشيء الجديد تربية دينية^(٤٦) كتبت صحيفة (العهد الجديد) في ١٩٤٦ نقول: " يجب ان لا ننسى ان الاتراك مسلمون، ان الإسلام الحقيقي يحمل اسم الله في التمجيل والاحترام، هل من الممكن ان يرى أي واحد في الإسلام الحق أي مبدأ او فكرة مناهضة لمفهوم المجتمع الحديث او المدنية الحديثة؟ ان تعاليم القرآن الكريم هي ليست ضد المبادئ الإنسانية الخيرة والمدنية والعلمية ومؤسسات العالم الحديث، وعلى العكس من ذلك نرى ان الإسلام قد ساند هذه الامور جميعاً"^(٤٧).

لقد سبقت الانتخابات بعض الاجراءات التي مهدت الانبعاث الديني وتسييسه في الحياة السياسية والاجتماعية في تركيا. وفي ظروف المواجهة والمنافسة الحزبية بين حزب الشعب الجمهوري وقوى المعارضة، اضطررت قيادة حزب الشعب الجمهوري إلى التخفيف من سياستها العلمانية ، ومن ذلك قرارها في سنة ١٩٤٨ السماح بتخصيص الاموال للراغبين بأداء فريضة الحج ، وفي كانون الثاني ١٩٤٩، نظمت دورات لاعداد الأئمة والخطباء، وتقرر في السنة ذاتها تدريس المواد الدينية في المدارس الدينية في المدارس الابتدائية، كما ورحتت بمشروع قرار تقدم به مجلس جامعة انقرة لفتح كلية للعلوم الدينية^(٤٨).

كان الحزب الديمقراطي يؤكد وبصورة مستمرة على تمسكه بالمبادئ الكمالية، لكن ذلك لم يمنعه من اللجوء إلى استغلال المشاعر الدينية للمواطنين، وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالحه، وخاصة في الانتخابات التي جرت عام ١٩٥٠ والتي انتهت بفوزه، وكان موقفه من المسألة الدينية من بين عوامل ذلك الفوز.

بعد فوزه، وتشكيله الحكومة، اتبع سياسة بسيطة ومستقيمة، تجاه الإسلام، فكان أول ما فعله تخفيف الاتجاهات العلمانية المتشددة التي كانت تنتهجها الحكومة السابقة، والسماح بنشوء توازن جديد، وهذا رفع الحظر الذي كان مفروضاً على الاذان للصلوة باللغة العربية، كما ورفع الحظر عن البرامج الدينية في الاذاعة، وبدأ ترتيل القرآن الكريم على الهواء مباشرةً مرة أخرى^(٤٩). وفي تشرين الاول ١٩٥٠ أصبحت الدروس الدينية في المدارس الزامية من

الناحية الفعلية. وفتح المجال امام المتدينين لبناء وترميم المساجد وجمع الاعانات لذلك ، وفتح المزارات المقدسة ، ويقدر عدد المساجد التي تم تعميرها خلال عشر سنوات من حكم الديمقراطيين بـ (١٥) الف مسجد ، كما ارتفع عدد الجمعيات الإسلامية من (٩٥)^(٩) إلى حوالي (٥٥) الف جمعية^(١٠). وارتفع عدد معاهد تخريج الأئمة والخطباء من (٧) إلى (١٩) معهداً^(١١). في غضون ذلك بدأت الحركات الدينية - السياسية تمارس نشاطاً واسعاً وخاصةً الطرق الصوفية (البكاشية ، النقشبندية ، المولوية ، السليمانية ، التيجانية ، النورجية) وكانت لهذه الحركات والطرق الصوفية فروعاً وامتدادات في الارياف والمدن التركية الكبرى ، وقد أدى ذلك إلى تقوية دور علماء الدين وانصار التيار الإسلامي في الحياة الاجتماعية وكانت الحركتان الاخيرتان تمارسن نشاطاً سياسياً واسعاً.

خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥١، دعت التيجانية في منشوراتها وخطبها الدينية والسياسية في الجامع والاحتفالات العامة إلى إلغاء الكمالية ووضع دستور جديد للبلاد يقوم على أساس الشريعة الإسلامية ، كما ومارست الحركة اسلوب العنف وكانت وراء حوادث مهاجمة وتحطيم تماثيل مصطفى كمال . وقد بلغت اكثر من (٧٠) حادث وقد ردت حكومة الديمقراطيين بسن قانون لحماية شخص مصطفى كمال من الطعن وتماثيله من الاهانة ، كما وشنت حملة اعتقالات طالت زعيم الحركة كمال بالو أوغلو وحالي (٣) الف شخص من انصاره ، وقد أدعت الحكومة وجود صلة بين الحركة التيجانية وكل من (حركة الاخوان المسلمين) في مصر و(حركة فدائیان اسلام) في ایران . وقدرت بعض المصادر عدد المنتسبين إلى الحركة التيجانية في تركيا حتى منتصف سنة ١٩٥١ بحوالي (٣٠٠،٠٠٠) شخص^(١٢).

اما الحركة النورجية (نور جيلر) فقد لقيت تشجيعاً ودعمأً مباشراً من حكومة الديمقراطيين ، حيث افوج عن مؤسس الحركة وزعيمها سعيد النورسي (١٨٧٣-١٩٦٠) وسمح لهم بالعمل علانية ، فأصدرت الحركة صحيفة باسم (الاتحاد) سنة ١٩٥٠ ، أما فكر الحركة و برنامجه السياسي ، فقد وضعتها في الرسائل التي الفها النورسي وسميت بـ(رسائل النور) وتجاوزت عددها (١٣٠) رسالة ، ودعا النورسي فيها إلى نبذ المظاهر الكمالية والعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية والعودة إلى الماضي والقاليد العثمانية^(١٣).

ومثلها الطريقة السليمانية (السليمانجية) : وهي طريقة دينية صوفية أسسها المرید النقشبendi سليمان (١٩٤٦-١٩٦٣)، تخصصت في اقامة المدارس القرآنية السترية ، ومثل النورسية فإن تلاميذ وانصار سليمان يمتلكون بنية تحتية هامة مكونة من مجموعات صغيرة الا انها منتشرة في ارجاء البلاد ، وتترسخ الحركة بصورة كبيرة في الطوائف العمالية التركية في اوروبا . وتبشر الحركة بان جيش السليمانجية البالغ عددهم (٣٠٠) الف مرید سينفذ تركيا من العلمانية والاتحاد^(١٤).



اضافة إلى الطرق الدينية، فقد ظهرت منظمات واحزاب تميل إلى الإسلام مثل الحزب الديمقراطي الإسلامي، حزب النهوض الوطني، حزب الدفاع عن الإسلام ، حزب الأمة ، الجمعية العسكرية المعروفة باسم (بيوك طوغو) وسمح لبعضها باصدار الصحف^(٥٥). وقد مارس بعضها اعمال عنف واغتيال لبعض الشخصيات المعروفة من يهود الدونمة ، حيث هوجم أحمد أمين بالمان محرر صحيفة (وطن) من قبل بعض اعضاء جمعية بيوك طوغو والحزب الديمقراطي الإسلامي في خريف سنة ١٩٥٢ وجراحته جرحاً بليغاً، بينما ناهضت الاحزاب الأخرى العلمانية وبشكل علني وعنيف^(٥٦).

لمعالجة الاتجاهات الخطرة المتداولة لدى الحركات والاحزاب التي تدين بالإسلام ، لجأ الديمقراطيون إلى نفس الاسلوب الذي اتبعوه مع الطرق الصوفية، إلى تشريع القوانين من جهة ، واستخدام القوة والإجراءات القضائية الممكنة من جهة أخرى وضمن القوانين المتتبعة في البلاد، فحلوا بعض الهيئات التي اعتبرت مخالفة للدستور ، كما أحيل بعض زعماء الاحزاب إلى المحاكمات مثل جواد رفت اتخان زعيم الحزب الديمقراطي الإسلامي، كما تم اغلاق المقر العام لحزب الامة وإلغاء صحيفة (ملت) بحجة الدعاية لتأسيس دولة ثيوقراطية^(٥٧).

ان الإجراءات التي أتبعها الحزب الديمقراطي ضد الطرق والمنظمات والاحزاب الميالة للدين لم تكن سوى إجراءات للخلاص من منافسيه على أصوات المتنديين،لذا فأنه مالبث ان عاد إلى مصانعة الإسلاميين في انتخابات سنة ١٩٥٤ بغية الحصول على أصواتهم ضد منافسه الاكبر حزب الشعب الجمهوري،فضلاً عن اتخاذ الدين كسلاح ضد المد الشيوعي الذي أخذ بالانتشار في تركيا. كما انه لجأ إلى استغلال الدين مرة أخرى في أيلول ١٩٥٨ للحد من تدهور شعبنته،حيث دعا إلى تشكيل (جبهة وطنية) بغية الدفاع عن الإسلام ضد (اللادينية) وقد نجح الحزب في كلتا المرتين حيث فاز في انتخابات ١٩٥٤ بـ (٥٠٠) مقعد،كما نجح في كسب اعداد غيرية من المواطنين، وخاصة في القرى والارياف^(٥٨).

لقد واجه الحزب الديمقراطي خلال فترة حكمه (١٩٥٠-١٩٦٠)، مشاكل عدّة أدت إلى سقوطه منها: الاعباء الاقتصادية، المسألة الدينية، سياسة القمع والاضطهاد ضد المعارضة، فكان ان عمّت الفوضى في البلاد ، كما وعمّت المظاهرات الطلابية،والتي قمعت بقسوة وسقط بعض القتلى مما شجع الجيش على القيام بانقلابه الاول عام ١٩٦٠^(٥٩). وعليه يمكن القول ان سياسة الحزب الديمقراطي طوال سنوات حكمه لم تكن مبدئية بل ذرائعية مصلحية، فهو لم يتخل عن الثوابت الكمالية المتعلقة بالعلمنة، وتعامل مع المعارضة الدينية بسياسة الوجهين، فتارة يستغلهم للاصوات الانتخابية ضد منافسيه العلمانيين والحد من الخطري الشيوعي، وتارة يقمعهم ولايسمح ببناء مؤسسات اسلامية ذات بعد انقلابي ثوري خارج النطاق الرسمي للدولة.

إنقلاب ١٩٦٠ وتطورات الساحة السياسية :

لقد وجد الجيش ان حكومة الحزب الديمقراطي قد انتهكت الحقوق الطبيعية للامة وعطلت الاجراءات الكمالية لخدمة مصالح ذاتية مما عرض المبادئ الكمالية للخطر، لذا فأنه لابد من انقاذ البلاد . فكان ان قام الجيش بأول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر في ٢٧ مايس ١٩٦٠ .

أعلن المجلس العسكري الذي قاد الانقلاب والذي عرف باسم (لجنة الوحدة الوطنية) نفسه حارساً للقيم الكمالية^(١٠) وقد كان متوقعاً ان يعود إلى سياسة العلمانية المتشددة وبالاًضد من سياسة الديمقراطيين الليبرالية، الا ان اللجنة كانت مدركةً أهمية الإسلام بالنسبة للروح التركية فضلاً عن دوره في الحياة العامة، لذا فقد قررت استخدامه كأدلة أيدلوجية لسياسة الدولة لتنفيذ برامجها الاصلاحية، على ان يبقى تحت سيطرة الدولة ومسارها العام ،وان لا يكون وسيلة بيد المحافظين والناشطين من انصار التيار الديني وتنظيماتهم السياسية^(١١). وقام قائد الانقلاب الجنرال جمال كورسيل بجولات متعددة في المناطق والاقاليم التركية وخاصةً معاقل المحافظين والناشطين الدينيين، ليشرح اهداف الانقلاب و موقفه من الدين ،مدافعاً عن القيم الثورية في الدين الإسلامي في نقاشه الاول، ومطالباً في الوقت نفسه تطويق الدين وفق المزايا والسمجايا التركية وترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية وتتركيز الاذان والعبادات^(١٢).

لضمان عدم تسبيس الدين خارج سلطة الدولة وعدم السماح للجماعات الإسلامية وعلماء الدين تشكيل وقيادة احزاب ذات ايدلوجية دينية، فقد اوضحت الحكومة الانقلابية في الدستور الذي وضعته عام ١٩٦١ ضمان حرية العبادات، وفي الوقت نفسه حذرت من أي استخدام خاطئ للدين لأغراض سياسية، ومعنى ذلك عدم السماح بقيام احزاب ذات منحى ديني او تحول الاحزاب العلمانية إلى احزاب دينية^(١٣). وعمدت إلى الغاء الطرق الصوفية وحلقات الدراوיש وغيرها.

رغم التزام اللجنة العميق بالكمالية، فأنها قبلت التغييرات التي أدخلت على المؤسسات في الخمسينيات مثل افتتاح مدارس الائمة والمعهد العالي الإسلامي عام ١٩٥٩ ، ولما كان مقرراً ان تتولى هذه المؤسسات تدريب وتخریج معلمين للعلوم الدينية ، فقد تقرر ان تكون مناهجها أكثر تقدمةً وعلمانيةً بأخذ مواد مثل الاقتصاد والفالك والقانون المدني وعلم الاجتماع.

عام ١٩٦١ عاد الجيش إلى ثكناته فاسحاً المجال لعودة الحكم المدني عبر إجراء انتخابات ، وقد طلب من قادة الاحزاب القائمة إصدار إعلان عام بعدم استغلال الدين لأغراض سياسية خلال وبعد الانتخابات العامة ، الا ان ايّاً من تلك الاحزاب لم يتلزم بذلك. فخلال فترة الستينيات تناوبت السلطة احزاباً مدنيةً كان على رأسها حزب الشعب الجمهوري

الذي تحول إلى حزب يسار الوسط ، وحزب العدالة اليماني (امتداد الحزب الديمقراطي منذ سنة ١٩٦١)، إضافة إلى احزاب سياسية أخرى. وقد سعى حزب العدالة للخروج عن الاتجاه العلماني للدولة كحقيقة ضد الدين ، وجاء في المادة (٨) من نظامه الداخلي أن "الدولة العلمانية لاتطلب من المواطنين قطع صلاتهم مع الدين" ، كما جاء في المادة (٥) من برنامج الحزب اشارات إلى أن الحزب "يعترف بحصة الایمان والتقاليد في النظام الاجتماعي"^(٦٤) حتى حزب الشعب الجمهوري المعروف بعلمانيته المتشددة ، فإنه بدأ يتحلل منذ منتصف السبعينيات من ارتباطاته العلمانية المتشددة لكي يجدن الدين كعامل في الحياة السياسية^(٦٥).

طوال فترة السبعينيات جرى استغلال الدين في الانتخابات (١٩٦٩-١٩٦٥) وتوظيفه لمصلحة الاحزاب وكسب أصوات المدينين من الناخبين ، إلى جانب استغلاله في مهاجمة قوى اليسار .

من أجل ايقاف تحول الاحزاب العلمانية إلى احزاب دينية ، منع قانون الاحزاب الصادر سنة ١٩٦٥ امثالاً قيام احزاب تتعارض مع العلمانية ، ومع ذلك فقد ظهرت احزاب ذات طابع ديني ، ففي تشرين الاول ١٩٦٦ تأسس حزب باسم (حزب الوحدة)، وكان له برنامج علماني ، مؤكداً أنه يمثل الأقلية الشيعية في تركيا، وكان الشيعة يؤيدون حزب الشعب الجمهوري بعلمانيته المتشددة ، والتي وجدوا فيها ضمان ضد التمييز المذهبى^(٦٦). وفي سنة ١٩٦٧ نشأ حزب جديد تحت اسم (وحدة النضال الوطني) والذي ادعى "انه يمثل جبهة واسعة من مختلف الاتجاهات ويقوم على الإسلام والطوعية"^(٦٧). ومن جانب اخر برزت ظاهرة جديدة في الحياة السياسية التركية، فقد انتشرت خلية منظمات دينية نشأت وترعرعت في الوطن العربي، حيث انتشرت خلية (الاخوان المسلمين) و(حزب التحرير) ، وقام احمد صالح العلي (اردني الجنسية) بانشاء فرع لحزب الاخير وتوزيع بيانات حول اهدافه في بعض المدن التركية ، وقد ضبطت الشرطة التركية منشورات اعتبرتها تخريبية ، شنت على اثرها حملة اعتقالات عام ١٩٦٧ ضد اعضاء التنظيم المذكور ، الا انها لم تكن كافية للقضاء على خلية وشبكته الاذاعية في تركيا، فشنت حملة اخرى عامي ١٩٦٨-١٩٦٩، مما اضطر التنظيم إلى اتباع الحذر في نشاطه الدعائي وتوزيع منشورات^(٦٨). كما وانتشرت خلية الطرق الصوفية وتزايدت اعداد انصارها بشكل كبير، فقد وصلت اعداد اليكتاشيين مثلاً إلى حوالي (١٣) مليون شخص^(٦٩).

رغم قمع الحكومات التركية المتعاقبة للاتجاهات الدينية المسيحية والاحزاب ذات البعد الديني ، فإنها لم تتعرض للممارسات الدينية. ففي سنة ١٩٦١ كان هناك (٤٢٠٠) طالب في (١٩) مدرسة يتاحلون لوظائف دينية^(٧٠). وواصل حزب العدالة الذي استلم السلطة عام ١٩٦٥ سياسة الحزب الديمقراطي من خلال الانفتاح على الدين وسمح للمدارس باعطاء الدروس الدينية في المدارس الحكومية، كما سمح باستخدام مكبرات الصوت في جوامع المدن

لرفع الاذان ومواصلة بناء الجامع^(٧١). وفي سنة ١٩٦٧ افتتح (١١٧٦) دوره في (٦٣) ولاية كان يدرس فيها اكثر من (٥٤) الف شخص ، هذا بالإضافة إلى الدورات في القرى والارياف والتي كان ينظمها علماء الدين من تبرعات السكان ، واقامة حوالي (٢٥٠) حلقة دراسية سنة ١٩٦٨ او وصل عدد المستمعين اليها (٩٩) الف شخص^(٧٢). وتزايد عدد الجمعيات الإسلامية من (١٠٨٨) إلى (١٠٧٣٠) جمعية^(٧٣).

ان استقرار مرحلة الستينيات وتطورها يشير إلى ان الظاهرة الدينية / السياسية قد شهدت تطوراً جديداً هو الاعتراف بالإسلام من خلال توظيفه في تنفيذ برامج الدولة الاصلاحية وفي برامج وادبيات بعض الاحزاب السياسية وكذلك من خلال توظيفه ضد التيار اليساري (الاشتراكي / الشيوعي) ، فضلاً عن انه اصبح عنصراً هاماً في المجتمع التركي مع خوفت في بريق العلمانية التي أصبحت شيئاً عاديًّا في نظر الشعب التركي . ومن هنا بدأ التيار الإسلامي ينحت في بنية المجتمع التركي ليأخذ مكانة بين التيارات السياسية والاجتماعية التي يقع بها الشارع التركي .

انقلاب ١٩٧١ ومرحلة الالتفاف السياسي العلماني / الديني:

كانت فترة نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات مزدهرة بزيادة الفعاليات المتطرفة يميناً ويساراً والتي قادت إلى قيام الجيش التركي بأنقلابه الثاني في آذار ١٩٧١ وفرض سيطرته على الدولة .

ان الانقلاب لم يمنع استمرار العنف ، مما ادى إلى فرض الاحكام العرفية في احدى عشرة مقاطعة بما فيها انقرة واستانبول، كما قامت المؤسسة العسكرية بفرض حظر على الصحف والاضرابات ، وشنّت حملة اعتقالات ضد عناصر احزاب اليمين واليسار ، وحل حزب النظام الوطني في مايو ١٩٧١ ولم تمض على تشكيله سنة واحدة، كما وحل حزب العمل في تموز من السنة نفسها^(٧٤). ومع ذلك فقد استمرت حالة القلق والتخطيط السياسي حيث تشكلت في الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ ثلاث وزارات ائتلافية^(٧٥). واعيد تشكيل حزب النظام الوطني المنحل في تشرين الاول ١٩٧٢ تحت اسم جديد حزب السلامه الوطني (حزب الخلاص الوطني) اضافة إلى حدوث انشقاق في حزب الشعب الجمهوري وقد شكل المنشقون حزباً باسم حزب النقا الجمهوري في شباط ١٩٧٣^(٧٦). ومع تشكيل حكومة نعيم طالو المؤقتة في نيسان ١٩٧٣، جرت عدة اصلاحات كان لها اثرها في اتاحة جو من الانفراج السياسي وعودة الجيش إلى الثكنات فضلاً عن اجراء الانتخابات في تشرين الاول ١٩٧٣^(٧٧).

شهد مطلع السبعينيات تزايداً مطرياً في فاعلية وتأثير التيار الإسلامي الذي تأثر من جديد في تأسيس (حزب الخلاص الوطني) ليشكل تقدماً في خارطة الاحزاب السياسية التركية. وتأتي قوة التيار الإسلامي في تركيا من كون المجتمع التركي مجتمعاً متجانساً من الناحية الدينية، حيث تبلغ نسبة المسلمين ٩٨ % ويشكل السنة الغالبية العظمى، بينما يشكل الشيعة

١٠% من مجموع المسلمين، وكان هذا عاملاً في عدم انتشار التيار الإسلامي. كما ان هذه القوة متأتية أيضاً من احتفاظ الريف التركي بطابعه الإسلامي على الرغم من تبني العلمانية منذ العشرين^(٧٨). ومع تدفق المهاجرين من الريف إلى المدينة تزايد الاهتمام بالدين والممارسات الدينية^(٧٩). ومن جانب آخر كان هناك نمو الاتحادات التجارية والحرفية ذات الميول الدينية (كان نجم الدين اربكان زعيم حزب الخلاص الوطني رئيساً لاتحاد غرف الصناعة والتجارة منذ كانون الثاني ١٩٦٩) في المناطق الأكثر تطوراً، بينما كانت مناطق الاناضول أكثر تعرضاً للتهديد من جراء تقدم الاقتصاد الرأسمالي الأخذ في التوسيع. لذا فقد كان حزب الخلاص الوطني يحاول أن يترجم سخط البرجوازية الصغيرة والتقلدية في المدن الصغيرة إلى برنامج للأحياء الإسلامي وكان يجمع بين ايدلوجيا أصحاب المتاجر الصغيرة، وبين مطالب تدخل الدولة في الصناعات الكبيرة دون تدمير الاعمال والمشاريع الصغيرة، ويطرح تمسكاً اجتماعياً يقوم على الدين^(٨٠).

ان العائلة التركية معروفة بشدة تمسكها الوجданى وشعورها بالانتماء لذا فقد عانت هذه العائلة في ظروف النهج العلماني من انهيار المعايير العائلية والحضارية وغياب الاجماع على ضرورة وجودها، والذي صاحبه انهيار السيطرة الاجتماعية والضوابط الأخلاقية المترتبة على هذه السيطرة، وكما كانت العلمانية قد عملت على اضعاف دور الدين كعامل مركزي من عوامل التمسك الاجتماعي، فأن العودة إلى الدين في تركيا تعد عملية معاكسة جاءت كرد فعل للتيار العلماني وما تبعه من تفكك وتجريد على المستويات الاقتصادية والاجتماعية^(٨١).

ان زعيم حزب الخلاص الوطني نجم الدين اربكان اعتمد الإسلام السياسي في مواجهة العلمانية، فهو يرفض التمايز الأنثى في تركيا ويعتبر الجميع أخوة، ووجهة النظر هذه تحدد المسارات العامة لسياسة الحزب تجاه المشاكل العرقية والقومية فهو لا يفرق بين الاتراك والاقليات القومية الأخرى في تركيا، ويعتقد ان اساس المشكلات والتفرقة في تركيا هو سيادة المادة على المجتمع على حساب القيم الروحية^(٨٢). فضلاً عن دعواته الصريحة للعودة إلى الماضي الإسلامي بنموذجه العثماني واعلان الإسلام ديناً رسمياً مما كان له اثره على الشارع التركي الذي بات يبحث عن هويته الضائعة بين التغريب والقومية والدين.

طرح التيار الإسلامي الذي يقوده حزب الخلاص الوطني نفسه على انه بديل اسلامي ديمقراطي ليبرالي ، ولما كان اربكان يتبنى روئي مفادها ان التغيير من القمة إلى القاعدة أمر ممكن، لذا فإنه دخل اللعبة البرلمانية.

في ١٤ تشرين الاول ١٩٧٣ جرت الانتخابات النيابية التي لم تسفر عن فوز أي حزب باكثريه المقاعد وان كانت قد سجلت ثفوقاً ملحوظاً لحزب الشعب الجمهوري، وفيما يخص حزب الخلاص الوطني فإنه حصل على (١،٢٦٥،٧٧١) صوت، أي بنسبة ١١،٨%

من مجموع الاصوات، وبذا اصبح له (٨) نائباً في المجلس الوطني الكبير، ونتيجة لذلك فقد قام ائتلاف وطني بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الخلاص الوطني في شباط ١٩٧٤ واصبح زعيم حزب الشعب بولند اجويد رئيساً للوزراء، وزعيم حزب الخلاص نجم الدين اربكان نائباً له^(٨٣). وهذا الفوز والتشكيل الحكومي يشير إلى:

١. قبول التيار الإسلامي (ممثلًا بحزب الخلاص الوطني) للديمقراطية.
٢. التقل النسبي الذي بات يمثله هذا التيار في الخارطة السياسية التركية.
٣. امكانية قيام تحالف سياسي بين الإسلاميين والعلمانيين.

ان التيار الإسلامي بفضلاته المتعددة استفاد من قبوله المشاركة في اللعبة الديمقراطية والحكم في عرض طروحاته من فوق المنابر الرسمية، والاسهام في توجيه سياسة البلد، وكان لحزب الخلاص الوطني دور كبير في التدخل العسكري التركي في صيف ١٩٧٤ في قبرص، وكان له موقفه المعارض لقرار وقف اطلاق النار الذي اعلنه رئيس الوزراء بولند اجويد في ٢٢ تموز ١٩٧٤ معتبراً انه اضاع فرصة مؤاتية لتحرير القسم التركي في الجزيرة من السيطرة اليونانية، كما رفض اقامة دولة فيدرالية مطالباً باعلن استقلال الجزء الشمالي من قبرص كدولة تركية مستقلة^(٨٤).

ان تحديد التناقضات الفكرية والأيديولوجية في سبيل تحقيق مصلحة آنية لم يحل دون ظهورها مجدداً، حيث اختلف الحزبان المؤتلفان حول السياسة الداخلية والخارجية، مما قاد إلى انهيار الحكومة الائتلافية في ١٩ ايلول ١٩٧٤ . وعلى اثر ذلك اصبح سليمان دميرئل زعيم حزب العدالة قادرًا على تشكيل ائتلاف جديد بين حزبه واحزاب الاقليات المحافظة(حزب الخلاص الوطني، حزب الحركة القومى، حزب النقمة الجمهوري) واطلق على هذا الائتلاف تسمية الجبهة الوطنية الاولى، واستمر اكثراً من سنتين ابتداءً من ٣١ آذار ١٩٧٥، وقد حصل حزب الخلاص الوطني في هذا الائتلاف على (٩) مقاعد وزارية^(٨٥).

مع ان حزب الخلاص الوطني قد وطد خصوصية وضعه في الساحة السياسية التركية حتى نهاية السبعينيات، الا انه تعرض إلى نفخ قاعدته الانتخابية، حيث تعرض إلى انشقاقات داخلية بين النورجيين والنقشبنديين^(٨٦). كما تصاعد العنف بين اليمين واليسار والسنة والشيعة في النصف الثاني من عقد السبعينيات والذي ادى إلى مقتل (٢٣٠٠) شخص، والذي تحول إلى قضية وطنية^(٨٧). والقيت مسؤولية مذبحة عيد العمال^(٨٨) على اليمين، كما كان لكتائب المسلحة التي انشأها حزب الخلاص الوطني والمسماة (الاكثرى والاولكرجر) دور في ديمومة العنف السياسي الذي شهدته تركيا طوال السبعينيات^(٨٩). وقد ادى كل ذلك إلى انخفاض شعبية الاحزاب مما اثر على النتائج الانتخابية لتلك الاحزاب في انتخابات ٥ حزيران ١٩٧٧ ، والتي حصل فيها حزب الخلاص الوطني على (٥٨،٥٪) من الاصوات أي ما يعادل (٢٤) مقعداً وهي نصف المقاعد التي حصل عليها سنة ١٩٧٣ ، كما انخفض جمهوره بصورة اكبر

في الانتخابات البلدية التي جرت في العام نفسه ولم يحصل إلا على ٦,٨٪ من الأصوات^(٩٠). ودخل في ائتلاف مع حزب العدالة ونال (٣) مقاعد وزارية، إلا ان الحكومة لم تقل الثقة في ٣١ كانون الاول، ولم يدخل حزب الخلاص الوطني في ائتلاف الذي شكله حزب الشعب الجمهوري وشكل بموجبه حكومة اقلية^(٩١).

ظهر في انتخابات تشرين الاول ١٩٧٩ تقل كبير نسبياً لحزب الخلاص الوطني وحزب الحركة القومي اليميني، وكان الاول منهما قد حصل على (٢٩) مقعد، بينما حصل الثاني على (١٩) مقعد، ودخل حزب العدالة في حوار مع الحزبين المذكورين استمر عشرين يوماً من اجل نيل ثقتهما لتشكيل الحكومة^(٩٢). ولم يصر الحزبان على المشاركة في حكومة دميرئ، لكنهما صوتا إلى جانب الثقة على حكومته، واضعين بذلك حدأً للازمة الوزارية بمنحهما الحكومة الاغلبية البرلمانية المطلوبة^(٩٣). ورغم ان الجيش لم يكن ينظر بعين الارتياح لائتلاف حزب العدالة مع الحزبين المذكورين، ويرى انهما يشكلان معاً نقضاً للمبادئ الكمالية، الا انه لم يستطع فعل شيء حيال ذلك^(٩٤). مما يشير إلى مقدار التقل الذي باتت تشكله احزاب الاقليات في الخارطة السياسية التركية وتشكيلات الحكومات الائتلافية.

استمرت وزارة دميرئ في الحكم من ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٩ حتى ١٢ ايلول ١٩٨٠، وفي الوقت نفسه بدأت محاولة تحالف بين الجناح اليساري من حزب الشعب الجمهوري وحزب الخلاص الوطني ضد تدابير تقييد الحريات التي أقدمت عليها حكومة دميرئ وخاصةً بعد تزايد حوادث العنف السياسي والتي بلغت (١٨٣) حالة في الشهر^(٩٥). وكان هذا التحالف والتعاون نقطة تحول، فقد جعل من المستحيل فعلياً إجراء أية انتخابات عامة مبكرة وكان الجناح المسيطر من الطبقة الحاكمة يعقد آمالاً بالنسبة للمستقبل القريب في تركيا على مثل هذه الانتخابات بتحقيق انتصار حاسم لحزب العدالة. فلم يكن هناك من يستطيع تطبيق الاصلاحات وتتنفيذ برامج التقشف التي تقررت في كانون الثاني ١٩٨٠ سوى حكومة قوية تتمتع باغلبية كبيرة بما يكفي في المجلس الوطني الكبير، لكن التحالف والتعاون بين الحزبين المذكورين كان يحول دون الوصول إلى مثل هذه النتيجة، وهكذا فإن المأزق السياسي الذي خلقه الحزبان، وتصاعد حالات الاضراب والاغتيال السياسي التي بلغت حسب بعض التقديرات (٣٠-٢٠) شخصاً يومياً^(٩٦). وفيادة حزب الخلاص الوطني في مطلع ايلول ١٩٨٠ نظاهرات واقامة مهرجان شعبي كبير في مدينة قونيه المحافظة المترمرة وعاصمة الطريقة الصوفية (المولوية) والذي تم فيه القاء ورفع خطب وشعارات تدعو صراحة إلى الغاء نظام العلمنة وتأسيس دولة إسلامية، كما وجال بين صفوف المتظاهرين بعض العناصر المسلحة التابعة للحزب وهم يرتدون الزي الإسلامي ويرفعون الاعلام الخضراء المكتوب باللغة العربية، وأظهر الجميع مظاهر التحدي للنظام العلماني والجمهوري وللدستور والمبادئ الكمالية^(٩٧). وازاء ذلك كله كان لابد للجيش ان يتحرك من جديد.

نَقْلَابٌ ١٩٨٠ وَالنَّطْوَرَاتُ اللاحِقَةُ:

كان الجيش يراقب الاحداث بحذر وتأهب لأعادة الامور إلى نصابها، لذا وبعد عدّة تحذيرات وجهتها قيادة الجيش للأحزاب لضبط عناصرها وضرورة الحفاظ على الامن والقانون، عاد الجيش لتسلّم السلطة من جديد في يوم الجمعة ١٢ ايلول ١٩٨٠ معلنًا اسقاط الحكومة وحل مجلس النواب والشيوخ وتعليق العمل بالدستور وحل الأحزاب ومعظم المنظمات المهنية.

قام الانقلابيون بتشكيل حكومة جديدة في تشرين الاول ١٩٨٠ برئاسة الاميرال المتقدّم (بولندرصو) ضمّت العديد من العسكريين المتقاعدين والتكنوقراط واساتذة الجامعة، وقد قامت الحكومة الجديدة باعتقال زعماء أحزب العدالة والشعب الجمهوري والخلاص الوطني، وفي شهرى تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٨٠ أثّرت قضايا عديدة ضد التنظيمات اليسارية واليمينية وعلى رأسها حزب الخلاص الوطني والحركة القومية وتنظيمات الحركة الكردية التركية، وظهر عشية الانقلاب انه هناك (١٧٠٠) منظمة متطرفة تضم (٢٠٠) الف عنصر فضلاً عن مليون شخص متعاطف معها^(٩٨). كما شنت حملة مضادة للارهاب قتل فيها مايزيد عن (٥) آلاف شخص، واعتقل حوالي (٢٥) الف عنصر من عناصر الاحزاب المختلفة^(٩٩).

وفي مواجهة التيار الإسلامي وتنظيماته المسلحة قام الانقلابيون بحركة تصفيية جديدة وسط المتدينين والغت جميع الأحزاب التي تعتمد الدين أيديولوجياً لها، ورممت زعماء هذه الأحزاب والتنظيمات في السجون العسكرية، وكان المنفذ الوحيد لإنقاذ الوجوه الدينية غير المعروفة في الشارع التركي وخاصة أئمة الجوامع المتطرفين وعناصر منظمات (الاكنجلر والأولوكجر) هو الهروب خارج تركيا، واتخاذ المنافي وخاصة المانيا مركزاً لنشاطها ضد الحكم العسكري وارسال الكاسيتات والنشرات إلى مناصريهم والتي انتشرت بشكل واسع بين صفوف الشباب والمدارس المدنية والعسكرية والجامعات^(١٠٠).

في آب ١٩٨٢ طرح مشروع دستور ينص على تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية، مؤكداً على شروط دستور سنة ١٩٦١ من حيث عدم مخالفة المبادئ الكمالية (الجمهورية والعلمانية والديمقراطية)، وقد فرضت المحكمة الدستورية حظراً على مجموعة من الأحزاب التي كانت تعمل في الستينات والسبعينات، وكان الدستور الجديد اكثُر دقةً، حيث أكَدت المادة (١٣) منه على حظر أحزاب مثل حزب العمل التركي، والحركة القومي والخلاص الوطني عاً أساساً، إنما قائمة على، الاشتراكية والفاشية والدينية^(١٠١).

وفي نفس الوقت، فإن الإسلام كعاطفة و هوية كان موضع قبول من المؤسسة السياسية والعسكرية، ولم يكن هناك من أحد يعتزم العودة إلى العلمانية المتشددة، فقد كان الجميع يدركون أهمية الهوية الإسلامية لشعب تبلغ نسبة المسلمين فيه (٩٨-٩٩%). لذا فقد



وضعت عدة مواد في الدستور تتبع تدريس العلوم الدينية في المدارس، وتكتف حرية المعتقد والاحكام الدينية كما وسمح بممارسة طقوس العبادة والمراسيم الدينية بكل حرية شريطة ان لا تتعارض مع القانون^(١٠٣). مما أتاح الفرصة لتعاظم دور التيار الإسلامي.

طرح الدستور للاستفتاء، وكان عدد المؤيدون له (١٦,٩٤٥,٥٤٥) شخصاً بينما عارضه (١,٥٩٤,٧٦١) شخص، وكانت النتيجة لصالح اقرار الدستور وانتخاب كعنان ايفرن قائد الانقلاب العسكري رئيساً للجمهورية بنسبة ٩٢٪ ولمدة سبع سنوات^(١٠٤). ومن اجل تنظيم العملية الحزبية فقد صدر في ٤ نيسان ١٩٨٣ قانون جديد لاحزاب السياسية، وفي ١٣ حزيران صدر قانون الانتخابات.

لعبت جملة من العوامل في تطور وتزايد فاعلية التيار الإسلامي في تركيا، فخارجيأً لم تكن بعيدة عن تفاعل المتغيرات الاقليمية ، فهي جزء من احلاف عسكرية ومنظومات دفاعية اقليمية ودولية، وتصاعد وتيرة المد الإسلامي في الدول المجاورة كما حدث في ايران وسقوط الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩، ومدّا اسلامياً اصولياً كالحركات المتشددة في مصر مثلاً^(١٠٥). اضافة إلى التمييز والتخيز الديني الذي تستحوذه بعض الدول الأوروبية ضد تركيا بحجة عدم انتماها إلى أوربا النصرانية ولكونها بلداً مسلماً^(١٠٦). وداخلياً وعلى الرغم من عمليات الاصلاح البرلماني والحزبي، فإن الصراع الاجتماعي مازال حاداً ومحتملاً، فالرفاه الاجتماعي مهمّل وهناك شحة في الموارد المخصصة للصحة والتعليم، وانخفاض في الواردات الزراعية قياساً بالدخول الناجمة عن النشاط الاقتصادي في المدن ، مما زاد في اعداد المشردين والعاطلين عن العمل^(١٠٧). لذا فقد انبثق الاهتمام بالإسلام بدليلاً عن حاجة الناس وليدفع المسألة الدينية إلى واجهة الاحداث.

سمح قانون الاحزاب الجديد بقيام احزاب جديدة، فاستغلت الاحزاب المنحلة الفرصة لتعود من جديد تحت اسماء وسميات جديدة وعلى هذا الاساس تم تأسيس (حزب الرفاه) في ١٩ تموز ١٩٨٣ بزعامة احمد تكال، ليصبح حزب الرفاه الوريث لحزب الخلاص الوطني^(١٠٨).

فور تشكيله خاض الحزب الجديد انتخابات سنة ١٩٨٣، رغم معارضة الجيش، واحرز نسبة (٥٪) من الاصوات، كما وخاض الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٥ آذار ١٩٨٤ فحصل على (٣٢٪) من الاصوات^(١٠٩). ولعل سبب تدني نسبة الاصوات التي حصل عليها حزب الرفاه قياساً لسنة ١٩٧٣ يعود إلى الاجراءات القمعية التي مورست ضد عناصره ومؤيديه من قبل الانقلابيين وإلى تشظي التيار الإسلامي وتعددية اتجاهاته.

تشكل عودة الحكم المدني وتولي توركوت اوزال - الذي كان احد عناصر حزب الرفاه سابقاً- السلطة نقطة انطلاق جديدة للتيار الإسلامي ، حيث عملت حكومة اوزال على تقويب وتعيين بعض الشخصيات والوجوه الإسلامية المعروفة مثل كاظم آق صوي وزير

الدولة المشرف على الشؤون الدينية، وقد جعل الاخير بعض المؤسسات الدينية والبنوك مثل بنك الاقاف من اهم المراكز التي تغذى التيار الاسلامي في تركيا. فكان ان مارس التيار الاسلامي نشاطاً موسعاً في كافة المدن التركية، وحتى المحافظات الكبرى بعد ان كانت هذه الظاهرة مقتصرة على المناطق الفقيرة والمختلفة، وبدأت تظهر الجماعات الإسلامية في استانبول مثل جماعة (محمد واسطة أوغلو) بمنطقة فاتح، وتؤيد حزب الرفاه، ونشأت جماعة إسلامية اخرى في محافظة أوزنجان بزعامة محمد رشدي (١١٠). كما ونشطت الطرق الدينية (النورجية، النقشبندية، السليمانية، التيجانية). وهناك خمس مناطق تحمل اهمية خاصة بالنسبة لنشاط التيار الإسلامي في تركيا وهي: محافظة قونيا ويترعى التيار الإسلامي فيها (شبيان كوجه بك)، محافظة بورصه ويترعى فيها (سرى يوكسال)، محافظة ارضروم ويقودها (طيف امام)، محافظة سوت التي يترعى حركتها الإسلامية (عبد القادر أوغلو)، اما في محافظة هاتاي (الاسكندرونة) فيقود الحركة الإسلامية (معمر يوسفلي) وبعض هذه الحركات طوائف عسكرية، كما ولبعضها فروع في مختلف ارجاء تركيا وفي البلدان الأوروبية وخاصة المانيا (الاتحادية سابقاً) وهولندا حيث توجد اعداد كبيرة من العمال الاتراك. يضاف إلى ذلك ازيداد قوة النشاط الإسلامي بين صفوف المدارس والمعاهد الدينية مثل مدارس الأئمة والخطباء وفروعها المنتشرة في عدد من المحافظات والجامعات التركية (١١١).

بالاضافة إلى تلك المنظمات والطرق الدينية، كان هناك ومنذ مطلع الثمانينيات عدد كبير من التنظيمات الدينية ذات الفعالية المتنامية ومنها: حزب الإسلام، منظمة الجهاد الإسلامي، حزب التحرير، حزب الرأي الوطني، حزب الفدائين وهو تنظيم شبابي يؤمن بالكفاح المسلح ويشكل الواجهة السرية لحزب الخلاص الوطني الذي كان محظوراً حينها (١١٢). فضلاً عن الجناح المسلح للطريقة النقشبندية والمسمى (الخالدين) والتي كانت تمارس نشاطاً سياسياً من خلال دعمها لحزب الرفاه (١١٣).

من الجدير بالذكر ان الساحة السياسية التركية شهدت تدخلاً ايرانياً ومنذ سنة ١٩٧٩ بعد استيلاء التيار الديني المتطرف على السلطة في ايران واقصائه التيارات الاخرى عن دائرة الحكم، حيث عملت السلطة الایرانية الجديدة على تصدير افكارها، فكان ان شهدت الساحة الثقافية التركية زيادة كبيرة في نشر المؤلفات والافكار الشيعية باللغة التركية والداعية إلى الثورة وفقاً لننموذج التصدير الایراني (١١٤). كما وتم افتتاح مكاتب ومعسكرات لتدريب عناصر بعض المنظمات والاحزاب الدينية التركية مثل حزب الخلاص وحزب النجاة الإسلامي واحزاب اخرى وقد تخرج من احد هذه المعسكرات نحو (٥٠٠) مقاتل للحزبين المذكورين (١١٥).

لم تكتف السلطة الایرانية الجديدة بنشر الافكار ودعم الاحزاب الدينية التركية بل عملت على انشاء منظمات واحزاب تابعة لها في تركيا، حيث تأسس في سنة ١٩٨٢ حزب اطلق عليه اسم "حزب الله التركي" على يد المدعو (حجۃ الإسلام رضوانی) وهو عالم دینی



يقيم في (قم)، ويدعو الحزب المذكور إلى إقامة جمهورية إسلامية تركية على الطراز الإيراني، ولهذا الحزب نشاط واسع في منطقة (الاناضول) وخاصة في منطقة ارضروم. ويتألق مساعدات مالية بواسطة القنصلية الإيرانية، ومنذ نهاية سنة ١٩٨٧ ظهر زعيم جديد للحزب هو الكاتب التركي محمد حاتمي الذي يعتبر نفسه "قائداً للثورة الإسلامية في تركيا" وفقاً للنموذج الإيراني، وقد اتخذ مدينة أورميه القريبة من الحدود التركية مقراً له وافتتح معسكراً لتدريب افراد حزبه اطلق عليه اسم معسكر رمضان^(١١). كما تأسست منظمة جديدة تحت اسم "منظمة العمل الإسلامي" ، وبعد عرفان كاجيريشي احد ابرز قادتها والذي تلقى تدريبياته في ايران^(١٢). وهناك منظمة اخرى مرتبطة بأيران وتلقى المساعدات منها وهي "منظمة الثوار الاكراه المسلمين"^(١٣).

حاولت حكومة توركيا اوزال كسب ود واصوات العلوين في تركيا من خلال التقرب اليهم والاشراك في احتفالاتهم ومناسباتهم الدينية حيث كانت ومنذ سنة ١٩٨٣ ترسل حكومة (حزب الوطن الام) الحاكمة مثل للمشاركة في الاحفال السنوية التي يقيمه العلوين في ذكرى مولد (حجي بكتاش) مؤسس مذهبهم^(١٤). ورغم ذلك فقد مارست الاحزاب والمنظمات التابعة لايران سلسلة من اعمال العنف والارهاب والاغتيالات والتي نسبتها السلطات التركية إلى عناصر متطرفة تلقى تدريبياتها في ايران^(١٥).

شهد عقد الثمانينات بعداً آخر على صعيد تطورات الظاهرة الدينية / السياسية حين حاولت بعض التنظيمات الإسلامية السرية التسلل إلى القوات المسلحة التركية معقل العلمانية والمدافع الاول عن تطبيقاتها وسياساتها. فقد كشف الرئيس التركي كنعان ايفن في احدى المناسبات عن دفع التنظيمات الإسلامية السرية لبعض عناصرها من الطلبة للدخول في الاكاديميات العسكرية وقد وصل عدد هؤلاء إلى اكثر من (٨٠٠) طالب، وقد اشار ايفن في حديثه إلى هدفهم بالقول: "...لقد كان هدفهم الوصول إلى المراتب العليا في القوات المسلحة، ماذا سيحدث لو انهم امسكوا بزمام الجيش..."^(١٦). وقد قامت السلطة التركية عامي ١٩٨٦-١٩٨٧ بتسريح وطرد عدد كبير من الطلبة العسكريين المنتسبين إلى الأحزاب الدينية والطرق الصوفية^(١٧). وكان الخوف من امتداد النفوذ الإسلامي هاجس القادة العسكريين، ففي سنة ١٩٨٧ اجتمع في نادي الجيش بانقرة العديد من الجنرالات اعضاء مجلس الامن القومي (NSC) برئاسة قائد هيئة الاركان المسلحة نجat اوروج، ووضع المجتمعون مذكرة تحذيرية وجهت إلى ايفن جاء فيها: "ان القوات المسلحة تبدي ازعاجها العميق من امتداد وتأثير المسلمين الاصوليين، وعليه فإن القوات المسلحة تتوقع أيقاف الاتجاه الديني المتزايد بشكل سريع"^(١٨). وقول مثل هذا يحمل تهديداً بعودة الجيش إلى واجهة الاحداث مرة رابعة، من خلال القيام بانقلاب جديد، الا ان ذلك بات صعباً بدون تحمل خسائر باهضة قد تصل إلى اشعال نار حرب اهلية وعلى الرغم من ان أي انقلاب جديد سيكون لصالح الحفاظ على الارتباطات التركية الغربية وخاصة في اتجاه حلف الاطلنسي، الا انه سيكون في الوقت نفسه، كارثة سياسية متضادة مع الحياة الديمقراطية، الامر الذي سيعيق من جديد المحاولات



الرسمية التركية للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة وتصعيد مقاومة بعض الدول الأوروبية لانضمام تركيا للسوق المذكورة.

في أجواء الخوف هذه، وانقسام التيار الإسلامي وتشظيه بين الاعتدال والتطرف جرت انتخابات جديدة في شهر تشرين الأول ١٩٨٧، ولم يستطع التيار الإسلامي المعتدل ممثلاً بحزب الرفاه ان يتجاوز الحاجز الانتخابي البالغ ١٠% كحد أدنى لعضوية البرلمان، حيث حصل حزب الرفاه على ٦٧٠٦٪ من الأصوات ولم يستطيع الحصول على أي مقعد في البرلمان^(١٤). علمًا انه سمح لأربكان بالعودة لممارسة النشاط السياسي وتولي زعامة حزب الرفاه منذ عام ١٩٨٧.

التقدم نحو السلطة:

ان الهزيمة التي لحقت بالتيار الإسلامي لم تثن قياديه عن لعب دور فاعل في الحياة التركية، لذا فقد اتبعوا استراتيجية جديدة، بمحاولة الحصول على تأثير اجتماعي اكثر من محاولتهم الرامية إلى الهيمنة السياسية، أي انهم يسعون إلى ادخال القيم الإسلامية وانماط الحياة الدينية اينما اتيح لهم ذلك اضافة إلى ممارستهم تأثيراً واضحاً في النظام التربوي، وتأجيل مجابهة سياسية تعتورها المخاطر مع العلمانيين وال العسكري^(١٥). يساعدهم في ذلك التعاطف الذي يبديه زعيم حزب الوطن الام توركوت اوزال والذي أصبح رئيساً للجمهورية التركية سنة ١٩٨٩. مع المشاعر السلفية المتجددة^(١٦). واستجابة حزبه لضغوط الطبقة الوسطى التي بدأت بالإعلان عن اتجاهاتها الإسلامية السلفية، بالإضافة إلى تلاشي تنظيمات اليمين القومي المتطرف وانضمام عناصرها للتيار الإسلامي بشقيه المعتدل والمتطرف، على الرغم من معاداتهم السابقة له^(١٧).

وعليه فإن قوة التيار الإسلامي عاودت البروز من جديد في انتخابات تشرين الاول ١٩٩٢، حيث حصل حزب الرفاه فيها على (٦٢) مقعداً، لتعود من جديد سياسة الأئتلاف، فقد صرخ سلمان دميرئل زعيم حزب الطريق الصحيح والمكلف بتشكيل وزارة بعد فوز حزبه في هذه الانتخابات وحصوله على (١٧٨) مقعد من اصل (٤٥٠) مقعداً يتالف منها مجلس النواب ، بأنه حصل على تأييد مبدئي من حزبيين آخرين هما الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي بزعامة أرداي أينونو الحاصل على(٨٤) مقعد، وحزب الرفاه^(١٨).

شهدت سنوات التسعينيات عودة جديدة إلى العنف الذي كانت تغذيه التدخلات الإيرانية المستمرة ودعمها للمنظمات المتطرفة المرتبطة بها ومحاولتها الدائبة لتكثيف التغلغل في حركات سياسية في الدول العربية وتركيا، وبحث وسائل تعزيز الأصولية في تركيا^(١٩) . كما قام الإسلاميون المتطرفون بأحداث حريق متعمد في فندق (ماديماك) وسط مدينة سivas في ٢ تموز ١٩٩٣ وذهب ضحيته (٢٧) مفكراً وفناناً مشاركين في احتفال بالشاعر العلوبي (بير سلطان ع DAL) من القرن السادس عشر، واستناداً إلى الروايات الرسمية فإن الحادث جاء رداً على أقوال الكاتب التركي الساخر عزيز نسرين الذي شكر في القرآن الكريم خلال مناقشه قبل وقوع الحادث ببعض ساعات، وجرت حملة اعتقالات في صفوف المنظاهرين الأصوليين. الذين هاجموا الفندق وجرت محاكمة بعضهم^(٢٠). وفي آب ١٩٩٤ اعتقل عالم دين تركي يدعى

قاسم أوتال واسمه الحقيقي عبد الرحمن سيفتيجو أوغلو ويبلغ من العمر (٣٠) عاماً في مطار استانبول بعد طرده من فرنسا بسبب توجيهه تهديدات ضد رئيسة الوزراء التركية تانسو شيلر زعيمة حزب الطريق الصحيح، والقيام باعمال عنف في تركيا، وهو عضو في منظمة اسلامية متطرفة تدعى(دولة الاناضول الاتحادية الإسلامية) (أفييد) ويقودها من كولونيا في المانيا الإمام (جمال الدين قبلان)، ويستخدم أوتال في نشر دعوه الاصولية مجلة (آمة محمد) التي تصدر مرتين في الشهر وكان مسؤولاً عنها، وتدعو المنظمة إلى قلب نظام الحكم عن طريق الثورة^(١٣١). كما وشنت منظمة اسلامية متطرفة اخرى تدعى (الجبهة الإسلامية لمقاتلي الشرق الكبير) ومقرها استانبول عدة هجمات مسلحة ضد الملاهي والمراقص ودور اللهو والكنائس خاصة في احتفالات رأس السنة، وكانت مجلة (شرف) القريبة من التنظيم قد وصفت الاحتفالات باعياد رأس السنة بانها "عاده غريبة مفروضة على المسلمين" ودعت انصار الجبهة إلى مواصلة اعمال العنف ضد مظاهر المدنية الغربية^(١٣٢).

من جانب آخر مارس الإسلاميون المعتدلون تأثيراً كبيراً على الشارع التركي محارلين كسب عواطفه وأصواته في الانتخابات القادمة، فقد كان نجم الدين اركان زعيم حزب الرفاه يلقي خطاباً نارياً واعداً بتحرير القدس والبوسنة والشيشان، واقامة اتحاد إسلامي من كازاخستان إلى المغرب بدلاً من الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، معلناً تأييده لاقتصاد تشرف عليه الدولة واحلال الدينار الإسلامي بدلاً من الليرة التركية وإنشاء بنوك بلا فوائد واقامة النظام العادل وكشف بؤر الفساد والاستغلال والاحتكار ومحاسبتها وانصاف الشعب منها^(١٣٣). اضافة إلى وعوده في حل القضية الكردية حلّاً سلمياًديمقراطياً حقناً للدماء وصوناً لأموال الشعب في هذه الحرب العبثية التي رفعت ديون تركيا الخارجية إلى (٧٥) مليار دولار خلال العشر سنوات الماضية^(١٣٤).

جرت الانتخابات في ٤ كانون الاول ١٩٩٥، وحدثت المفاجأة التي هزت الاوساط السياسية في داخل تركيا وخارجها، حيث حصل حزب الرفاه على نسبة (٢١،٣٨٪) من الاصوات محرزاً (١٥٨) مقعداً^(١٣٥).

أثار فوز حزب الرفاه الرعب في الدوائر العلمانية في تركيا في قطاعيها المدني والعسكري، اضافة إلى اصحاب رؤوس الاموال والمصانع، كما أثار رعب اليهود الذين لهم حضورهم في الوسط الاعلامي والاقتصادي، ورأوا في تسلم الإسلاميين السلطة قضاءً على جميع الافكار العلمانية والديمقراطية من خلال اقامة نظام حكم ثيوقратي.

أضطر حزب الرفاه للبحث عن شركاء لتشكيل حكومة لانه لا يتمتع بالأغلبية المطلقة، وقد استغل معارضوه ذلك لممارسة الضغوط ومنع تشكيل اية حكومة بزعامته، وقد اعلن الحزب فشله في تشكيل حكومة بعد محاولات عدة مع احزاب الطريق الصحيح بزعامة تانسو شيلر والوطن الام بزعامة مسعود يلماز. وأشارت صحيفة (ملييت) إلى ممارسة الجيش ضغوطاً على الحزبين المذكورين بعدم التحالف مع حزب الرفاه، وقد نفى نائب رئيس اركان القوات المسلحة التركية الجنرال (شفيق بير) هذه الانباء مؤكداً احترام الجيش للديمقراطية^(١٣٦).



بعد تشكيل الحكومة الائتلافية من قبل حزب الوطن الأم وحزب الطريق الصحيح، مارس حزب الرفاه من موقعه في البرلمان، ومن خلال صحفه ووسائل اعلامه ضغوطاً كبيرة ومثيرةً قضياها عدة ضد زعيمة حزب الطريق الصحيح متهمًا إياها بالفساد حتى استطاع إسقاط الحكومة ليتمكن من تشكيل حكومة ائتلافية مع ادعاء الامس القريب، حيث أعلن عن اتفاق حزب الرفاه وحزب الطريق الصحيح لتشكيل حكومة جديدة برئاسة دورية بينهما، وقد حصلت الحكومة الجديدة على ثقة البرلمان بغالبية (٢٧٨) صوت ومعارضة (٢٥٧) صوتاً، ليتولى الإسلاميون السلطة لأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر.

استنتاجات

- ١- ان تجذر الإسلام وتحوله إلى هوية لقطاعات واسعة من الشعب التركي جعلت اجراءات الكماليين العلمانية عاجزة عن وأد البعد الروحي للإسلام لدى الآتراك.
- ٢- فشل الأحزاب العلمانية في تحقيق الرفاه للشعب التركي رغم طول فترات العاقد على السلطة جعلت البحث عن البديل يجد له مكاناً في وعي الآتراك.
- ٣- ان وهج العلمانية قد خفت وتحول إلى أمر عادي لدى إبناء الشعب التركي.
- ٤- ان طرح التيار الإسلامي الذي يقوده نجم الدين أربكان نفسه على انه بديل إسلامي ديمقراطي ليبرالي جعله مقبولاً لدى قطاعات شعبية واسعة كانت محسوبة على النظام العلماني ، ولدى المؤسسة العسكرية أيضاً.
- ٥- قبول الإسلاميين الدخول في اللعبة الديمقراطية هيأ لهم منابر لعرض أفكارهم وآهادفهم ، كما واحت لهم مشاركتهم في الحكومات الائتلافية ليلعبوا دوراً في صياغة واتخاذ بعض الاجراءات لصالح إعادة (أسلمة)تركيا.
- ٦- ساعدت عدة عوامل الإسلاميين للوصول إلى سدة الحكم منها :
أ-لهجة الاعتدال التي ابداها قادة حزب الرفاه تجاه العلمانية والغرب .
ب-الهاجس الجزائري ودوامة العنف الدموي الذي نجمت عنه حرب أهلية طاحنة مارسا ضغطاً لتجنب نقلها إلى الساحة التركية .
ت- موقف الجيش المحايد - الا انه مراقب - جعل الممارسة الديمقراطية تأخذ مداها.
ث- ان السماح لحزب اسلامي معتدل في تشكيل حكومة مع وضع شريك علماني يلعب دور الكابح لأية توجهات متطرفة لدى الإسلاميين يجعل من السهولة السيطرة على توجهات الحكومة .
ج- الموقف الدولي المهدان.

المصادر والهوامش

- (١) حركة التنظيمات: عرفت حركة الاصلاح والتجديد التي جرت في الدولة العثمانية في عهدي السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١) والسلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) باسم التنظيمات، وذلك لكونها اتجهت في الاساس لتنظيم أمور الدولة على أساس حديثة.
- (٢) Canon seLL, the ottoman turks, (madras:1915) p:100.
- (٣) للتفاصيل عن مؤامرة المحافظين المعارضين لحركة التحديث، انظر:

Robert Devereux, the First ottoman constitutional period, (Baltimore:1964) pp: 51-52

(٤) Sultan Abdulhamit, Siyasiyatiratim, dergah yayn Larir(Istanbul) s:71.

(٥) معلومات، نومرو (٩٦)، أوجنجي سنه، دردنجي جلد، ربیع الاول ١٣١٤ م (١٨٩٥) ص ٩٢٤-٩٢٥؛

Fo.7813094/X/L00147.NO.381, september-18th-1880.

- (٦) زعيمه سليمان الباروني، صفحات خالدة من الجهاد، ج ١، الكتاب الاول، (القاهرة: ١٩٦٤)، ص ١٠٧.
- (٧) لغة العرب، ج ٣، م ١، س ١، ايلول ١٩١١، ص ١١٢.
- (٨) احمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، (القاهرة: دار المعرفة، د.ت)، ص ٣٥.
- (٩) للمزيد من التفاصيل عن الثورة المضادة التي قام بها انصار السلطان عبد الحميد الثاني، انظر: الزوراء، نومرو ٤، ٢٠٥، ١٣٢٥ مارس، (١٧ نيسان ١٩٠٩)؛ المقتطف، ج ٢، م ١، ٤ شباط ١٩١٢، ص ١٥٨.
- (١٠) تقويم وقائع، س ١، نومرو ١٩٤، ١٥ نيسان ١٣٢٥ مارس، (٢٨ نيسان ١٩٠٩)، ص ١.
- (١١) سليمان، المرجع السابق، ص ٤٣.
- (١٢) بياز توپراک، "الإسلام والتطورات السياسية في تركيا"، مجلة العربي، العدد ٣٧١، س ٣٢، اكتوبر ١٩٨٩، ص ١٨٧.
- (13)o.p /371/N/ 07803/4162,January-16-1920.
- (١٤) علي نار، "الادب الإسلامي في اللغة التركية" ،مجلة الادب الإسلامي، العدد ٦، س ٢، آذار ١٩٩٠، ص ١٠٩.
- (١٥) مصطفى الزين، أتاتورك وخلافوه، (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٢) ص ١٢٩-١٣٠.
- (١٦) توپراک ، المرجع السابق، ص ١٨٧.
- (١٧) متين هير، "الإسلام والنخبة والمجتمع في تركيا، نظرة شمولية إلى الشرق الأوسط" ، ترجمة مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.
- (١٨) الزين، المرجع السابق، ص ١٧٣-١٧٦.
- (١٩) محمد عزه دروزه، تركيا الحديثة ، (بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٦)، ص ٦٥-٦٦؛ الزين، المرجع السابق، ص ١٩٩-١٩٤.



- (٢٠) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج ١، ترجمة جعفر الخياط
(بغداد: مكتبة دار المتنبي، ١٩٦٤)، ص ١٣٢؛ دروزه، المرجع السابق، ص ٦٨.
- (٢١) الزين، المرجع السابق، ص ٨٢؛ لنشوفسكي، المرجع السابق، ص ١٧٢.
- (٢٢) للتفاصيل عن الطرق الصوفية في تركيا في بدايات القرن العشرين، انظر:
Samuel Anderson, "Dervish orders of ConstantionpLe", The Moslem World, VoL. XII, January 1922, pp.52-81.
- (٢٣) الزين، المرجع السابق، ص ١٧٩-٢٧٨؛ سليمان، المرجع السابق، ص ٦٤.
- (٢٤) سليمان، المرجع السابق، ص ٦٤.
- (٢٥) The Moslem WorLd, Vol.XIX, NO.1, January 1929, pp:72-73.
- (٢٦) لنشوفسكي، المرجع السابق، ص ١٧٢.
- (٢٧) د. ابراهيم خليل احمد، "الحركة التورسية في تركيا المعاصرة"؛ بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للدراسات التركية، ارشيف مركز الدراسات التركية، ص ٥؛ سليمان، المرجع السابق، ص ٦٥.
- (٢٨) علي فؤاد باشكيل، موقف الدين من العلم، ترجمة اورخان محمد علي، ط ٣، (بغداد: مطبعة الخلوة، ١٩٨٨) ص ٢٤.
- (٢٩) لنشوفسكي، المرجع السابق، ص ٧٣.
- (٣٠) الزين، المرجع السابق، ص ٢٧٩-٢٨٠.
- (٣١) ابراهيم الداقوقى، "نحو خطوة جديدة للتحرك على المستوى الاعلامي والتربوي لتفعيل صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام التركية"؛ ندوة العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٥٥) ص ٥٣٨.
- (٣٢) احمد، المرجع السابق، ص ٦.
- (٣٣) الزين، المرجع السابق، ص ١٨٩.
- (٣٤) اسماعيل نوري حميدي الدوري، حركة التحديث في تركيا (١٩٢٣-١٩٣٨)، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩) ص ١٥٥.
- (٣٥) محسن حمزة العبيدي، في التطورات السياسية تركيا (١٩٤٦-١٩٦٠)، (رسالة ماجстير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩) ص ٣٣.
- (٣٦) الدوري، المرجع السابق، ص ١٥٦؛ العبيدي، المرجع السابق، ص ٣٣.
- (٣٧) لنشوفسكي، المرجع السابق، ص ١٧٩؛ الدوري، المرجع السابق، ص ٤٤-١٥٥.
- (٣٨) سليمان، المرجع السابق، ص ٧٢.
- (٣٩) المرجع نفسه، ص ٧٣-٧٤.
- (٤٠) للاطلاع على صور المعذوبين انظر:
مجلة المعرض، العدد ٩٣٧، ٧ شباط ١٩٣١، ص ١٣، العدد ٩٣٩، ٢٥ شباط ١٩٣١، ص ٦؛
العدد ٩٤٠، ٧ آذار ١٩٣١، ص ١٠.
- (٤١) توپراك، المرجع السابق، ص ١٠٨.
- (٤٢) الدوري، المرجع السابق، ص ٢٨٠.



- (٤٣) الزين، المرجع السابق، ص ٢٨٠.
- (44) Geoffrey Lewis, Modern Turkey (London: 1974) p:139.
- (45) Stanford Shaw, Ezel Kural Shaw, History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol.2. (Cambridge: 1977) p.402.
- (٤٦) احمد، المرجع السابق، ص ٦؛ توبراك، المرجع السابق، ص ١٨٨.
- (٤٧) احمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، (الأردن: دار البشرى، ١٩٩٣) ص ٨.
- (48) Muhamad Rashid Feroze, Islam and secularism in post kemalist Turkey, (Pakistan: 1976) p:7.
- لنشوفسكي، المرجع السابق، ص ٢١٣.
- (٤٩) نوبار هوسبيان (محرر)، تركيا بين الصفوية البيروقراطية والحكم العسكري، (بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، د.ت) ص ١٣٠.
- Shaw, op.cit.p:409.
- (٥٠) توبراك، المرجع السابق، ص ١٨٨.
- (51) James A. Bill, CarL Leiden, the middle East, politics and Power, (Toronto: 1977) p:943.
- (٥٢) العبيدي، المرجع السابق، ص ٧٥.
- (٥٣) للتتفاصيل عن الحركة النورسية، انظر: احمد، المرجع السابق، ص ٧ و مابعدها.
- (٥٤) تختلف بعض المصادر في ذكر الاسم الكامل لمؤسس الحركة، فيذكر احدها أنه سليمان سيف الله، انظر، د. فقيس محمد نوري، "الاتجاهات الإسلامية واليسارية التركية، دراسة تحليلية في احتمالات التحالف"، أرشيف مركز الدراسات التركية، ص ٤؛ بينما يذكره آخر باسم سليمان حلمي توناخان المعروف بأسم (سليمان على رسول)، انظر: د. ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، (الموصل: مطبعة دار الكتب، ١٩٨٨) ص ٩٢.
- shaw, op.cit.pp:404-405.
- (٥٥) لنشوفسكي، المرجع السابق، ص ٢١٥.
- (٥٦) لنشوفسكي، المرجع السابق، ص ٤.
- (٥٧) النعيمي، المرجع السابق، ص ٢٩.
- (٥٨) سليمان، المرجع السابق، ص ٧٦-٧٩.
- (٥٩) هير، المرجع السابق، (الزين، المرجع السابق، ص ٢٨٥).
- القصصية الملكية العراقية العامة/ استانبول/ الرقم س/٤، ٥، ٤٢، ١٩٥٤، مارس ١٩٥٤، أرشيف مركز الدراسات التركية، ص ١-٢؛ العبيدي، المرجع السابق، ص ١٥٤.
- (60) Shaw, op.cit, pp:409-413.
- (61) Bill, op.cit, p:235.
- (٦٢) طلال يونس الجليلي، "اتجاهات وتطورات المسألة الدينية في تركيا"، أرشيف مركز الدراسات التركية، ص ٤.
- (٦٣) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٩) ص ١٤٣، ١٩١.
- (٦٤) عبد الجبار عبد مصطفى، "العلمانية والإسلام في تركيا، مداخل لرواية مستقبلية"، أرشيف مركز الدراسات التركية، ص ١٣.
- (٦٥) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٠٩؛ النعيمي، ظاهرة...، ص ١٩١.



- (٦٦) هوسيبيان، المرجع السابق، ص ١٣٩.
- (٦٧) هير، المرجع السابق؛ النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ٢٨.
- (٦٨) مصطفى، المرجع السابق، ص ١٤.
- (٦٩) نوري، المرجع السابق، ص ١٢؛ مصطفى، المرجع السابق، ص ١٤.
- (٧٠) احمد، تركيا المعاصرة، ص ٩١-٩٠.
- (٧١) السياسة، العدد ٦٦٨٣، ١٦ آذار ١٩٨٧.
- (٧٢) احمد، تركيا المعاصرة، ص ٩٦-٩٥.

- (73) shaw, op.cit, p:426.
- (٧٤) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ٣٩.
- (٧٥) النعيمي، ظاهرة...، ص ٢٠٥.
- (٧٦) ترأس الدكتور (نهاد ايりم) الوزارة الاولى التي استمرت في الحكم من ٢٦ آذار حتى ٢١ آيار ١٩٧١،اما الوزارة الثانية فقد كانت برئاسة وزير الدفاع (فريد ملن) للفترة من ٢٢ آيار ١٩٧٢ وحتى ١٠ نيسان ١٩٧٣،وشكل (نعم طالو) الوزارة الثالثة التي بقيت في الحكم من ١٥ نيسان حتى اجراء الانتخابات في تشرين الاول ١٩٧٣. انظر: shaw, op.cit, p:428.
- (٧٧) احمد، تركيا المعاصرة، ص ٦٣؛ النعيمي، ظاهرة...، ص ٢٠٩.
- (٧٨) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٠-١١، ١٢٩-١١١، ١٢٩-١١١، ١٨٨، ١٣٠-١١١؛ النعيمي، ظاهرة...، ص ٢٠٧.
- (٧٩) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٨٨.
- (٨٠) يوكسيل سويلاماز، تركيا هل هي غريبة أم اسلامية؟ ترجمة مركز الدراسات التركية، نيسان ١٩٩٥، ص ٩.
- (٨١) هوسيبيان، المرجع السابق، ص ١٣٩، ٥٧.
- (٨٢) هير، المرجع السابق.
- (٨٣) طلال يونس الجليلي، "ترجم الدين اربكان: دراسة في النموذج الديني التركي المعاصر"، أرشيف مركز الدراسات التركية، ص ٢٨.

- (84) Shaw, op.cit, pp:406-429.
- (٨٥) الجليلي، نجم الدين اربكان، ص ١٦.

- (86) Shaw, op.cit, pp:429-433.
- (٨٧) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٤٥.
- (٨٨) تركيا: صعوبات وآفاق، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٥٤-٥٥.
- (٨٩) حدثت المذبحة اثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء بولند أجويد في ١/أيار/١٩٧٧. ولمزيد من التفاصيل انظر: هوسيبيان، المرجع السابق، ص ٢٣٥-٢٣٦.
- (٩٠) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٥٧.
- (٩١) نوري، المرجع السابق، ص ١٣.
- (٩٢) النعيمي، ظاهرة...، ص ٢١٠-٢١١.
- (٩٣) الزين، المرجع السابق، ص ٣٢٣.
- (٩٤) تركيا، المرجع السابق، ص ٥٤-٥٥.



- (٩٥) الزين، المرجع السابق، ص ٣٢٨.
- (٩٦) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، ايران وتركيا (الموصل: ١٩٩٢)، ص ٢٩٩.
- (٩٧) هوفسيان، المرجع السابق، ص ٢٠٤؛ مراد، المرجع السابق، ص ٣٠١-٣٠٢.
- (٩٨) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٤٩-١٥١؛ الزين، المرجع السابق، ص ٣٣٣.
- (٩٩) مراد، المرجع السابق، ص ٣٠٣.
- (١٠٠) كل العرب، العدد ١٥٥، ١٤ آب ١٩٨٥، ص ٣١.
- (١٠١) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٦١. ومن الجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي التركي كان قد وجه نداءً عبر اذاعته السرية من برلين الشرقية(سابقاً) ادان فيه الانقلاب، ودعى اتباع حزب الخلاص الوطني لقيادة المقاومة. انظر: النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٥١.
- (١٠٢) المرجع نفسه، ص ١٧٠.
- (١٠٣) هوفسيان، المرجع السابق، ص ١٤١.
- (١٠٤) السياسة، العدد ٦٦٨٣، ١٦ آذار ١٩٨٧؛ النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٧٠.
- (١٠٥) الفباء(مجلة)، العدد ٧٣٨، س ١٧، ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٢، ص ١٢.
- (١٠٦) الجليلي، اتجاهات...، ص ٥.
- (١٠٧) سويلاماز، المرجع السابق، ص ٩.
- (١٠٨) مينا طوق سوز، "تركيا حتى عام ١٩٩٢، هل ست فقد فرص جديدة؟" تقرير صادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية. لندن E.I.U، ترجمة مركز الدراسات التركية، ص ١٥.
- (١٠٩) مراد، المرجع السابق، ص ٣٣١.
- (١١٠) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٧٩.
- (١١١) المرجع نفسه، ص ١٧٩-١٨٠.
- (١١٢) مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٨؛ النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٨٠.
- (١١٣) الجليلي، نجم الدين أربكان...، ص ٥٨؛ مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٨.
- (١١٤) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ٣٠.
- (١١٥) نوري، المرجع السابق، ص ١٥.
- (١١٦) فؤاد مطير خليف، "لماذا يحاربون العراق ويتفاهمون مع الكمالية" مجلة الدستور (لندن)، العدد ٤٦٨، ١٦ فبراير/شباط ١٩٨٧، ص ٨.
- (١١٧) د. علي نوري زادة، "حرب الخليج: الدور التركي" مجلة الدستور (لندن)، العدد ٥٢٣، ٧ مارس / اذار ١٩٨٨، ص ١٢-١٣.
- (١١٨) بابل، العدد ١٤٧٦، ١٢ آذار ١٩٩٦.
- (١١٩) نوري زادة، المرجع السابق، ص ١٣. ومن الجدير بالذكر ان حزب الوحدة التركي الذي تأسس سنة ١٩٦٦، كان قد جعل الاسد شعاراً له، واثنتي عشرة نجمة تمثل المذهب



- الشعبي(الاثني عشرية)، وقد دافع الحزب عن وجهات نظر الشيعة في صحيفة (الاتحاد) وصحيفته الأسبوعية (صباح). انظر: النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١١١.
- (١٢٠) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، (بغداد، مطبعة الراية، ١٩٩٠) ص ٢٦٧.
- (١٢١) خليف، المرجع السابق، ص ٨؛ نوري زادة، المرجع السابق، ص ١٣.
- (١٢٢) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٦٤-١٦٥.
- (١٢٣) طوق سوز، المرجع السابق، ص ١٥٧.
- (١٢٤) النعيمي، الحركات الإسلامية...، ص ١٦٥.
- (١٢٥) المرجع نفسه، ص ١٧٩.
- (١٢٦) طوق سوز، المرجع السابق، ص ١٥٧-١٥٨.
- (١٢٧) احمد منير، "تركيا حاضرة بين حلمها الأوروبي وواقعها الشرقي"، مجلة كل العرب، العدد ٣٧٧، تشرين الثاني ١٩٨٩، ص ٢٧.
- (١٢٨) طوق سوز، المرجع السابق، ص ١٥٨.
- (١٢٩) مراد، المرجع السابق، ص ٣٣٨.
- (١٣٠) المحرر، العدد ١٧٨، س ٤، ٢٣، تشرين الثاني ١٩٩٢.
- (١٣١) بابل، العدد ٩٨١، ١٠ آب ١٩٩٤.
- (١٣٢) المرجع نفسه، العدد ٩٨٥، ١٥ آب ١٩٩٤.
- (١٣٣) المرجع نفسه، العدد ١١٠، ٣١ كانون الاول ١٩٩٤.
- (١٣٤) عماد قدورة، "الرفاہ بین المبدئیۃ والذرائیۃ"، مجلة قضایا دولیة، العدد ٣٤١، س ٥، ٧، ٢٠٠٥.
- (١٣٥) ابراهيم الداقوقى، "كردستان العراق بين تركيا والتقاطعات الأقليمية"، مجلة قضایا دولیة، العدد ٣٥١، س ٢٣، ٢٩-٢٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٦، ص ٢٤.
- (١٣٦) كانت حصة الاحزاب المشاركة في الانتخابات من المقاعد كما يلى:
- ١٥٨ مقعداً. حزب الرفاه:
 - ١٣٥ مقعداً. حزب الطريق الصحيح:
 - ١٣٢ مقعداً. حزب الوطن الام:
 - ٧٦ مقعداً. حزب اليسار الديمقراطي:
 - ٤٩ مقعداً. حزب الشعب الجمهوري:
- اما حزبا العمل القومي والشعب الديمقراطي فلم يحصلا على أية مقاعد انظر: العراق، العدد ٤، ٩٥٢٨، كانون الثاني ١٩٩٦.
- (١٣٧) بابل، العددان ٦، ١٤٧١، ١٤٧٠، ١٤٧١، ٥، ٦ آذار ١٩٩٦.

المصادر والشواهد:

(١) يقول اتاتورك " ان الحضارة التي يجب ان ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا مضموناً وشكلًا لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية ، هي الحضارة القائدة ، والحضارة الموصولة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة ، وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة.. وأن جميع أمم العالم مضططرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار " . انظر محمد نور الدين تركيا الجمهورية الحائرة ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ص ٢٥٠ - ٢٦٠ .

(*) العلماني هو العالمي الذي يحمل تفكيراً دنيوياً - مدنياً وليس آخرانياً - دينياً وعليه فإن المضمون والمعنى لمصطلح العلمانية يكرسه التقاء وتبني للعلمنة من قبل قادة او كاريزمات ونخب وفئات او جماعات وأحزاب او وحدات اجتماعية او مجتمعات ودول والتي استطاعت أن تطور مفاهيم العلمنة والأخذ بها كتطبيق وممارسات في دول غرب أوروبا.

انظر :

-Samuel Eisenstadt, Modernization protest and Change (Englewood Cliffs prentice Hall , 1966) , PP. 12-89

(٢) للمزيد من التفاصيل عن الإجراءات التي اتخذها اتاتورك منذ عام ١٩٢٣ عن (الغاء الكلافة الإسلامية ، حظر ارتداء الأزياء التي تعكس المظاهر الإسلامية (الطربوش والحجاب، استبدال الكتابة بالأحرف العربية إلى الأحرف اللاتينية) .. انظر: محمد نور الدين ، قبعة وعمامة، مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا ، ط ١ ، بيروت ، نيسان ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠ وما بعدها .

(٣) شهدت تركيا منذ أواسط الخمسينات وحتى يومنا هذا ازدياد عدد الطالبات الجامعيات الالاتي يرتدين الزي الإسلامي، وارتفعت نسبة الدين بصومون رمضان ويرتادون المساجد لأداء الصلاة، بالإضافة إلى ظهور القوى الإسلامية والأحزاب الإسلامية، والطرق الصوفية والتكتيات والمؤسسات المالية والتعليمية الإسلامية. للتفاصيل انظر: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة المصدر السابق. وللمزيد من التفاصيل عن التطبيقات العلمانية انظر: د. طلال يونس الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، رسالة دكتوراه ، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٩ ، ص ٢٠ وما بعدها .

- (4) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey (Exford Univ. London, (1968), p.151. Stanford J. Shaw, The Rise of Modern Turkey (Cambridge Univ, London, 1470), Vol. II, pp .144-145.
- (5) Serif Mardin, Islam As A factor of Change and Revival Modern Turkey (London, 1983), pp. 139- 140.
- (6) Niyazi Berkes, The Development of Secularism in Turkey Montreal, (Mc Gill Univ, 1964), p. 148.
- (7) Binnaz Toprak , Islam and Political Development in Turkey,(New York, 1970), p. 60 .

(٨) Richard D. Robinson, *The First Turkish Republic*, (London, 1971), pp. 51-65.

(٩) جراهام فولر: الحركة الإسلامية في تركيا، تقرير خاص لوزارة الدفاع الأمريكية ١٩٧٤، ص. ٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص. ٨.

(١١) ظهر العديد من الطرق الصوفية في تركيا منها الطريقة النقشبندية نسبة لمؤسسها بهاء الدين النقشبendi والتي ساهم اتباعها في ما اطلق عليه بـ(حرب التحرير الوطنية التركية) بين ١٩١٩ - ١٩٢٣، ثم انقلبوا على اتاتورك بعد تبنيه للعلمانية مما دفعهم إلى المشاركة في الانتفاضات ضد النظام والطريقة التجانية وزعيمها كمال بيلاف اوغلو، والطريقة القادرية وترمع هذه الطريقة في تركيا خيري افندي والطريقة الرفاعية بالإضافة إلى العديد من الطرق الدينية ومنها الطريقة التورسية أو (التورجية) والطريقة السليمانية والبكاشية والطريقة المولوية وللمزيد من التفاصيل انظر: طلال يونس الجيلي التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية الطرق الدينية والطرق الصوفية في تركيا، شبكة المعلومات (الإنترنت) متاح على الموقع:

<http://www.lailatalgadr.com/stories>

انظر كذلك ص ٦٣ وما بعدها p. 6180401.

لوكسال بولait، الحركات الدينية السوداء التي تحيط بها، ارشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

(١٢) كانت بعض سياسات اتاتورك معادية للدين بشكل واضح، ففي القانون الذي صدر في عام ١٩٣٠ تقرر أن يكون مسجداً واحداً في كل ٥٠٠ متر فجرى بذلك تخريب المساجد التي لم يكن وجودها ينسجم مع هذا القانون أو أنها استخدمت كمخازن انظر:

Serif Mardin , Religion in Modern Turkey, International Social Science Journal, Vol. 29, 1977, p.77.

(١٣) وقعت العديد من الانتفاضات منها انتفاضة الكورد في عام ١٩٢٥ بقيادة الشيخ سعيد بيران النقشبendi في شرق تركيا والتي كانت تعبر عن مطالب إسلامية وقومية (كردية) ضد سياسة النظام التركي، وتواصلت هذه الانتفاضات حتى عام ١٩٣٨، للمزيد من التفاصيل انظر ملحق الانتفاضات من د. نوال عبد الجبار سلطان، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠ - ١٩٨٠، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، كانون الأول ٢٠٠٢.

(١٤) محمد نور الدين، قبة وعمامة، ص ٢١ .

(١٥) المصدر نفسه.

- (١٦) للمزيد من التفاصيل عن الأحزاب ذات التوجه الديني التي تأسست بعد اصدار قرار قانون تعدد الأحزاب عام ١٩٤٥ يمكن مراجعة د. خليل علي مراد؛ الأحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا ١٩٤٦ - ١٩٦٠ . مركز الدراسات الإقليمية ، ملف بحوث سياسية .

^{١٧)} محمد نور الدين ، قبعة وعمامة ، ص ٢١.

(١٨) اتخذ الحزب العديد من الإجراءات في إقامة دورات خاصة لتعليم وتخرج الأئمة في المساجد والخطباء، وأسس في جامعة أنقرة كلية للدراسات الفلسفية الدينية واعتبر دروس التعليمات الدينية في المدارس الابتدائية من الدروس التي يمكن للطلاب اختيارها كمادة دراسية وإعادة فتح المزارات أمام الناس ولغاء القيود المفروضة على الحجاج ... الخ. لمزيد من التفاصيل انظر :

-Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1970, (Bowder Westview, 1977), pp. 114-115. Kemal Kardat, Turkey's Politics, The Transition to A Multiparty System, (Princctton Univ, 1959), pp.151-152.

(19) Bernard Lewis, "Islamic Revival in Turkey", International Affairs, Oct. 1952, p.p.38-48. Howard A. Recd, "Revival of Islam in Secular Turkey", The Middle East Journal, 1945, pp.267-282.

(20) Reliyions stelility, Terimi Charles I. Gallagher, "Contemporary Islam, The Staits of Secularism Aufs Fieldstat Report , No .31466, p. 153.

.٧) فولر، المصدر السابق ، ص ٢١)

(22) Nermin Abadan , Patterns of Political Modernization and Turkish Democracy, The Turkish Year Book of International Relations (Ankara, 1979), p.8.

^{٢٣}) فولر، المصدر السابق، ص ٨.

(٢٤) محمد خليفة، الحركة الإسلامية التركية في نصف القرن ، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) متاح على موقع: الجزيرة. نت/ الملف السياسي. ص ١٠ . مع الإشارة إلى أن كاتب المقال لم يستثن جلال بايلار من حكم الإعدام وهو ما جرى .

(٢٥) ينظر محمد نور الدين : تركيا الجمهورية الحائرة للإطلاع على الزيادة في اعداد الدراسين والمدارس طيلة هذه الفترة ، ص .

(٢٦) بلغ عدد سكان تركيا (١٧) مليون نسمة عام ١٩٤٠، وارتفع الرقم إلى (٤٦) مليون نسمة بين السنوات ١٩٥٠-١٩٨٠، وارتفاع عدد سكان اسطنبول (على سبيل المثال) من مليون نسمة إلى (٥) ملايين نسمة خلال الفترة ذاتها؛ انظر:

-Miral Davidson and Rusen Keles, Government and Grow in Modern Turkey, (New York, Holmes and Neir, 1985), p.159.

تطور الظاهرة الدينية-السياسية في تركيا المعاصرة

د. عصمت برهان الدين عبد القادر

مستخلاص البحث

كان الأتراك وحتى القرن التاسع عشر يشعرون أنهم مسلمون أولاً، حيث ارتبطت الهوية العثمانية بالإسلام إلى حد الاندماج، وأصبح الإسلام أحد المرتكزات الأساسية للقومية التركية العثمانية.

مع تطورات الأحداث بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، بدأت تركيا تتحوّل منحاً غريباً من خلال جملة من القوانين والمارسات ابعدت بها عن الإسلام كثيراً حد القطيعة الرسمية.

إن الإجراءات العلمانية التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تستطع قطع الجذور الإسلامية للشعب التركي المسلم، الذي ما لبث أن عاوده الحنين للانتماء الديني خاصّةً بعد افتتاح النظام نحو التعددية السياسية، ورافق ذلك تخفيف الاتجاهات العلمانية والسمّاح لاتجاهات الدينية بالتعبير عن نفسها من خلال الطرق والتشكيلات الدينية/السياسية المتعددة ومن أبرزها تيار السياسي التركي نجم الدين أربكان الذي يُعدُّ وبحق رمز التيار الديني/السياسي والذي شقَّ لنفسه الطريق للوصول إلى قمة السلطة عام ١٩٩٦ ولأول مرة في تركيا المعاصرة.

The Development of Religious-political Phenomenon In Contemporary Turkey

By: Dr.Esmat Burhan-Din Abdulkader

Abstract

Until the Nineteenth century The Turkish were feeling they are Muslims in the first Place grede. Turkish ideutity have merged with Islam,that became one of the basic structure of Ottoman Turkish nationality.

With the Course of eveuts, Post the ottoman Empire collapsein the first world war.Turkey began to a dopt the weastevn seculavism extremely far away from Islam.formaly Secular Procedures that contiued until the second world war, was not able to Uproot the Islamic roots of Muslim Turkish people. It did not take long befor they started to feel eager to their religious belonging, mainly after the government opening toward the political mulitipli city.

This was a ccompanied by reduction of the secular tendencies. Allowing the religious owes to express the mselves by the political Formation, one of the most distiguishe one is Najim AL-Deen Arbakan, the Turkish Politician which is truly considered to be a religious/political trend. This trend have broken through the way to get in to power for the first time in modern Turkish history in 1996.